

المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.

العدد الرابع
مايو ٢٠٢٤

المعهد العربي لإنماء المدن

إدارة التراث الحضري في المدن العربية

مقابلات
يتحدث معالي أمين المدينة المنورة، المهندس فهد البليهشي، عن تجربة المدينة في إدارة التراث الحضري

رؤى حضرية
مساهمات الخبراء حول حفظ التراث الحضري في المدن العربية
أدلة فنية لتقييم وحماية التراث

حراك المدن
مشاريع ومبادرات في المدن العربية لإدارة وحفظ التراث الحضري

MUDUNUNA

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban

@araburban_sa

/araburban

/araburban

@arab_urban

العدد الرابع

إدارة التراث الحضري في المدن العربية

الغلاف الأمامي

المدينة القديمة، الرباط، المغرب

Abdullah Alshathri 2024©

فريق التحرير

د. أنس المغيري | المشرف العام

د. جهاد فرح | رئيس التحرير

ميشيل إجاز | منسق مشاريع

راشد التميمي | مدقق لغوي

م. ميرفت حؤبش | مترجم

مها البريكان | إخراج جرافيكس

MUDUNUNA



شبام، اليمن
©٢٠٢٤ Mohammed A.Abdulkhlik

١
افتتاحية

٦ إدارة التراث الحضري بإعتبارِه أساسًا لتنميةٍ حضريةٍ مستدامة

٢
مقابلات

٩ مقابلة مع معالي أمين المدينة المنورة، المهندس فهد البليهشي، يتحدث فيها عن إنجازات المدينة في حفظ تراثها الحضري

٣
رؤى حضرية

١٥ توصية اليونسكو الخاصة بالمشهد الحضري التاريخي لعام ٢٠١١

١٨ الرؤى المستدامة قاطرة لحماية التراث العمراني في مدننا التاريخية

٢٠ إدارة التراث الحضري في المدن السعودية

٢٢ إدارة التراث العمراني في سوريا في القرن الحادي والعشرين

٢٤ ملاحظات حول الحفاظ على التراث في المناطق الحضرية: مصر كدراسة حالة

٢٧ ملاحظات حول الحفاظ على التراث في المناطق الحضرية: مصر كدراسة حالة

٤
حراك المدن

٣١ الهوية التاريخية للمدن في مشاريع إعادة الإعمار بعد الصراعات والكوارث في الموصل وبيروت

٣٤ إحياء الهوية الثقافية وتعزيز قطاع السياحة: تنمية التراث في جدة القديمة والمحرق

٣٦ من تونس والقاهرة: تأهيل الأحياء القديمة بمشاركة السكان

٣٩ إعادة إحياء المواقع التراثية المهجورة: جهود الترميم في مدينة ورزازات

٤٢ نماذج من اليمن ولبنان: تنمية الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية من خلال الحفاظ على التراث

٤٥ تجربة تأهيل مواقع التراث الحضري وإدراجها على قائمة التراث العالمي لليونيسكو في الأردن وتونس

٥
أخبار المعهد

٤٩ لقاء "حراك المدن" الافتراضي: مشروع المخطط الهيكلي لمسقط الكبرى

٥١ المعهد يبني شراكات جديدة

٥٢ اجتماعات المعهد

افتتاحية

إدارة التراث الحضري بإعتباره أساسًا لتنميةٍ حضريةٍ مستدامة

الدكتور جهاد فرح - رئيس التحرير

بحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، أكثر من ٧٠٪ من المواقع المدرجة على لائحة التراث العالمي تتركز في المدن؛ و٦٤٪ من المخاطر التي تهددها هي مرتبطة بالتحولات الحضرية السريعة وأعمال التنمية في هذه المدن. أمام هذا الواقع، انصبت الكثير من الجهود الدولية في العقدين الأخيرين على إيجاد الأطر النظرية والعملية التي تسمح بمعالجة الفجوة بين الحاجة إلى حماية التراث الحضري من جهة، والحاجة إلى تأمين متطلبات التنمية الحضرية من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، أطلقت مجموعة واسعة من المنظمات الدولية التوصيات والبرامج المختصة؛ ومن أبرزها توصيات اليونسكو حول "المشهد التاريخي الحضري" التي تعتبر بمنزلة نهج جديد في إدارة التراث الحضري، وإعلان فلورنسا من قبل المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) الذي يدعو إلى تطوير آليات فعالة للربط بين المحافظة على التراث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية المستدامة، وبرامج البنك الدولي والاتحاد الأوروبي المختصة، مثل "التراث الثقافي والتنمية الحضرية" و"التراث كفرصة" وغيرها، التي أوجدت

أساليب التمويل وطورت العديد من الأدوات في هذا الاتجاه. كما انطلقت آلاف التجارب التي قامت بها البلديات والإدارات المختصة والجمعيات المحلية من حول العالم، لمعالجةِ هذا التناقض وجعلِهِ فرصةً للاستدامة الحضرية. وقد سمحت هذه التجارب بتوسيع مفهوم التراث الحضري ليطال التراث غير المادي (العادات والتقاليد المحلية، والذاكرة الشعبية للأماكن...إلخ)، والتراث الحديث والمعاصر، والعناصر الطبيعية. كما باتت المناهج المعتمدة أكثر شمولية، فلا تركز حصراً على تدخلات الترميم المعماري، بل تشمل التخطيط الحضري، والقوانين والتنظيمات، والسياسات والاستراتيجيات الحضرية.

ولم تكن البلدان العربية غائبة عن هذه الجهود، فقد عملت المؤسسات المختصة في كل دولة على تصنيف آلاف المباني والمعالم الحضرية؛ كما بات اختصاص الترميم والمحافظة على التراث المبني مجال اهتمام لكثير من المهندسين في المدن العربية. وقد أيقنت الكثير من البلديات العربية بأهمية إدارة التراث وأدخلته في صلب خططها التنموية؛ حيث يشكل إهمال المباني والأحياء التراثية عِبْئًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا على المدينة، إذْ عادةً ما يتركز فيها الفقر وتكونُ دائمًا معرضةً لخطر الانهيارات؛ فيما يسمح ترميم هذه الأحياء وإعادة إحيائها برفع جودة الحياة فيها، ويسهل استقطاب النشاطات الاقتصادية وخاصة السياحية إليها؛ غير أن إدارة هذا التحول والمحافظة على التراث على المدى الطويل تطرح مجموعة من التحديات التقنية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تقوّض قدرة الجهات المعنية على المضي قدماً بها، وتؤدي في بعض الأحيان إلى فشل هذه المشاريع.

من أبرز هذه التحديات هي التي تركز على كيفية الموائمة بين الأنماط المعمارية والعمرانية لهذه الأحياء التراثية واحتياجات أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. وهذا يستوجب إعادة تأهيل المباني والطرقات والساحات لتأمين حاجات النقل والتنقل المعاصرة، وخدمات المياه والكهرباء وغيرها، ولحمايتها من مخاطر الزلازل والفيضانات، وذلك من دون إلحاق الضرر بالطابع التراثي للأحياء. من جهة أخرى، تمثل التحديات الاجتماعية وعلى رأسها تخوّف سكان الأحياء التراثية من مشاريع الترميم والتطوير فيها، أحد أصعب التحديات للتعامل معها وأكثرها حساسية؛ فقد يسبب تحسينُ الواقعِ العمراني للأحياء التراثية ارتفاعًا ملحوظًا بالقيمة العقارية وأسعار التأجير، وهو ما يؤدي إلى هجرة سكان الأحياء، ويحولها إلى "مُتنَزّهات سياحية"؛ فتحل المطاعم والمقاهي ومحلات المصممين مكان المحلات التقليدية والحرفية، وتتحول المنازل والدور العتيقة إلى متاحف ومعارض وفنادق مرموقة. وعادة ما تركز توصيات المؤسسات المختصة على التواصل مع أهل الحي للتوعية على أهمية هذا التراث والحفاظ عليه، ولتبيان الفائدة التي ستعود عليهم من تأهيل التراث الحضري. غير أنها أيضاً توضح أن التواصل رغم أهميته قد لا يكون كافيًا لإزالة المخاوف؛ وتؤكد على ضرورة اعتماد أطر وآليات تخطيطية ومالية وقانونية، تسمح بإدارة التحول الحضري، بشكل يوائم بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على النسيج الاجتماعي للأحياء.

وبالإضافة إلى ذلك هناك الكثيرُ من التحديات المرتبطة بتمويل هذه المشاريع المكلفة ولإدارة التراث الحضري على المدى الطويل، وبكيفية التعامل مع المواقع التراثية الحديثة خارج الأحياء التاريخية.

من هنا، وأمام كل هذه التحديات التقنية والاجتماعية والاقتصادية، فإنه من الضروري التعلم من التجارب الناجحة والأخطاء وتبادل الخبرات بين المدن العربية بما يمهّد لاستغلال التراث الحضري كوسيلة لتنمية حضرية مستدامة.

في هذا العدد من مدننا، نسلط الضوء على موضوع إدارة التراث الحضري في المدن العربية؛ ففي مقابلة العدد، نحاور أمين المدينة المنورة معالي المهندس فهد البليهشي حول تجربة المدينة في التعامل مع تراثها الحضري، والمشاريع التي عملت عليها في العَقْد الأخير. وفي رؤى حضرية، تقدم مديرة مؤسسة التراث والمدن التاريخية المهندسة سلاف عويديدي الاتجاهات العامة لإدارة التراث الحضري في المدن العربية وتحدياتها؛ فيما يركز كلٌّ من المهندس بدر الحمدان من السعودية، والدكتور أنس صوفان من سوريا، والمهندس كريم إبراهيم من مصر، على تجارب بلادهم في هذا المجال. وفي حراك المدن، نستعرض عددًا من المشاريع المميزة في إدارة التراث الحضري من مدن عربية متنوعة. في قسم الأخبار، نسلط الضوء على الشراكات النوعية مع أهم المنظمات الدولية والمؤسسات التنموية وكذلك آخر المستجدات في سلسلة لقاءات "حراك المدن" الافتراضية.

مقابلات

معالي أمين أمانة المدينة المنورة

المهندس فهد البليهشي

حول تجربة المدينة المنورة في إدارة التراث الحضري

معالي المهندس فهد بن محمد البليهشي، أمين منطقة المدينة المنورة والرئيس التنفيذي لهيئة تطوير المنطقة.

يتمتع المهندس فهد بخبراتٍ واسعةٍ في التخطيط الاستراتيجي وإدارة التنمية الحضرية، يحمل معاليه الماجستير التنفيذي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، والماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة الملك عبدالعزيز في جدة، بالإضافة إلى الزمالة في مبادرة بلومبرج للقيادة بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، كما يحمل شهادة التخصص في الهندسة المدنية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية.



صورة: معالي أمين أمانة المدينة المنورة

"للمدينة المنورة مكانة في قلوب المسلمين حول العالم"

للمدينة المنورة مكانة تاريخية كونها مركز الحضارة الإسلامية الأولى وحاضنة المسجد النبوي الشريف؛ مما أعطاها أهمية دينية ورمزية على المستوى العالمي، وجعلها قبلة لملايين الذين يزورونها سنويا. غير أن المدينة المنورة هي أيضا إحدى المدن السعودية الكبرى التي تشهد نموا سكانيا وعمرانيا مطردا. من هنا، وفي هذا الحوار مع معاليكم، تهدف نشرة "مدننا" إلى إلقاء الضوء على تجربة المدينة المنورة في المواءمة بين الحفاظ على التراث وادارته من جهة والتطوير الحضري من جهة أخرى.

بداية، نسألكم عن التعريف المعتمد للتراث الحضري في سياق المدينة المنورة، ماذا يشمل؟ ما هي أهميته؟

المدينة المنورة هي عاصمة الإسلام الأولى بعد هجرة رسول الله ﷺ إليها، وأسس فيها المصطفى ﷺ أركان الدولة والمجتمع الإسلامي، ووضع فيها أساسات المسجد النبوي الشريف. ولهذا فإن لهذه المدينة مكانة في قلوب المسلمين حول العالم، ويتطلع الزوار إلى زيارتها والوقوف على العديد من الآثار والمواقع التاريخية المرتبطة بالسيرة النبوية والعصور الإسلامية المختلفة.

وللمدينة المنورة تراثٌ حضاري عريق، خاصة في الميادين العلمية والاجتماعية، فقد نبغ فيها علماء كثيرون؛ ووفد إليها علماء على مدار العصور من مشارق الأرض ومغاربها، وتشكلت



صورة: ٱلْمَسْجِد ٱلنَّبَوِي, المدينة المنورة
©٢٠٢٤ امانة منطقة المدينة المنورة

فيها المنظومة الثقافية الإسلامية التي شعّ نورها إلى العالم. وانعكس الثراء الثقافي التي تتميز به المدينة المنورة على طابعها العمراني الفريد، وشوارعها ومناطقها وأسواقها الممتدة المكوّنة من دكاكين ومحلات للحرف والخدمات التقليدية التي منحت المدينة المنورة طابعاً فريداً ساهم في صياغة هويتها الحضارية عبر العصور.

مع تسارع وتيرة التحضر التي تشهدها المدينة المنورة، ما هي من وجهة نظركم أبرز التحديات التي تواجهها أمانة المدينة في الحفاظ على التراث الحضري؟

شهدت المدينة المنورة العديد من التحولات العمرانية المتلاحقة من تطوير شامل وعمليات بناء حديثة وتحسين لازالت أثارها شاهدة حتى اليوم. وخلال العهد السعودي الزاهر، انصبت الجهود لتطوير المدينة المنورة في الجوانب الوظيفية وعمليات التطوير والإعمار لتوفير كافة احتياجات الإسكان والخدمات والطرق والمرافق للزوار والسكان. وقد كان هناك حاجة مستمرة إلى المزيد من التنظيم العمراني لمواجهة النمو والامتدادات وتوفير كافة الاحتياجات الوظيفية والعمرانية والمعمارية، كما إلى المحافظة على جانبٍ هامٍ من الشخصية الحضارية للمدينة، وإظهار قيمها العمرانية العريقة والخصائص التاريخية التي تتمتع بها دوناً عن مختلف المدن.

بلا شك أن التحديات الحالية تكمن في استكمال الجهود التطويرية من خلال وضع صياغة شاملة ومتكاملة لمستقبل المدينة تتجانس مع هويتها العمرانية؛ وعبر ربط مركز المدينة التاريخي بشبكة محطات نقل ومواصلات تصله بمقار الإدارات الحكومية والخدمات اللازمة. كما هناك ضرورة لوضع التشكيلات الفراغية لمحاور المدينة المنورة وشوارعها وساحاتها، وتنسيق فضاءاتها بشكل جمالي يحقق التناسق والانسجام بين توسعة المسجد النبوي الشريف وساحاته ويرسخ بعض من ملامح البيئة الطبيعية والجغرافية ويستلهم بعض ملامحها التراثية العريقة بما يتواكب مع الظروف المعاصرة والمتطلبات المستقبلية.

هل يمكنكم أن تخبرونا عن هذه المشاريع وعن أي المبادرات الجاري تنفيذها بما في ذلك تلك التي تقودها أمانة منطقة المدينة المنورة؟

بالفعل في المدينة المنورة العديد من البرامج والمبادرات التي تستهدف تطوير وتفعيل مواقع التراث فيها.

وفي هذا السياق يأتي ذكر أبرز مشاريع شركة رؤى المدينة القابضة، مشروع "قرية الحضارة الإسلامية" الذي يمتد على مساحة تتجاوز ٢٥٧ ألف متر مربع، ليكون وجهة إسلامية جاذبة ومميزة تسهم في إثراء رحلة ضيوف الرحمن والزوار القادمين إلى المدينة المنورة من جميع أنحاء العالم. وتتوزع مناطق المشروع على ٨ مناطق جغرافية مختلفة تشمل شبه الجزيرة العربية، والمشرق العربي، وجنوب آسيا الإسلامية، والمغرب العربي، ومنطقة دول شرق آسيا، وطريق الحرير، والأندلس وإفريقيا؛ إضافة إلى تناول الجذور العميقة لتاريخ المملكة العربية السعودية التي تُمثِّل مهد التاريخ والحضارة الإسلامية. كما لم يُغفل المشروع الجوانب الترفيهية والتجارية والاستثمارية ليرسم ملامحاً من الطابع الثقافي المتميز والتصميم الفريد، فضلًا عن العروض التفاعلية المتميزة. ويكتسب هذا المشروع أهميته من طبيعة المحتوى الثقافي الإسلامي المتنوع الذي سيقدم للزوار بما يتناسب مع مكانة المدينة المنورة، خصوصاً في ظل موقعه الاستراتيجي القريب من المسجد النبوي الشريف. ويقدم المشروع خدمات الضيافة المتميزة والمتكاملة والعروض التاريخية القيّمة التي تعكس جوانب متعددة من تاريخ العالم الإسلامي، وتكشف قصة عراقة الحضارة الإسلامية.

وفي الجانب الآخر، ساهمت مشاريع تأهيل وتفعيل مواقع التاريخ الإسلامي في المدينة المنورة، التي تقودها هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة والأمانة وكافة الشركاء في الجهات الحكومية، في إثراء وتعميق التجربة الثقافية والدينية لضيوف الرحمن زوار المسجد النبوي الشريف، والعمل على توفير خدمات استثنائية تعزز البُعد التاريخي والقيمة الحضارية للمدينة المنورة وفق أعلى المعايير بما يترجم تطلعات القيادة الرشيدة -أيدهم الله- ضمن مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠. ومن بين تلك المواقع على سبيل المثال منطقة المصليات في ساحة الغمامة جنوب غرب المسجد النبوي، والآبار النبوية كبئر غرس وبئر الفقير، والمساجد التاريخية والمتاحف الحضرية التي تقدم محتوى نوعياً للزوار، فضلاً عن المبادرات والبرامج كمسار بدر التاريخي، وهو أحد مخرجات منصة "روح المدينة" وتطبيقاتها المتعددة. وفي اعتقادي، أن هذه المنظومة الثقافية المتكاملة ستساهم بشكل كبير في تحقيق مستهدفاتنا في هذا الجانب وترتقي بمكانة هذه المدينة كمقصد سياحي إثرائي جاذب للزوار.

كيف ترون دور المجتمع في عملية الحفاظ على التراث؟ ما هي المبادرات التي جرى اتخاذها لضمان المشاركة المجتمعية؟

دور المجتمع في الحفاظ على التراث يمثل جزءًا رئيسياً في أنشطة الأمانة وهيئة تطوير المنطقة، حيث يتضمن برنامج أنسنة المدينة تحسين عدد من المواقع والأحياء في المدينة المنورة، ومن ضمنها الأحياء التاريخية، وتحويلها إلى بيئة عمرانية حضارية ترتقي بحياة الإنسان؛ ذلك إلى جانب البرامج الاجتماعية والثقافية وإيجاد مساحات مناسبة تكون متنفساً للسكان والزوار. وإيماناً منا بأهمية مشاركة المجتمع في تحقيق هذه الأهداف، نسعى بشكل مستمر إلى إشراك سكان المناطق المستهدفة في خطط إعادة التأهيل والتطوير وتحقيق الشراكة المجتمعية في منظومة التنمية الشاملة، وخاصة في الأحياء غير المنظمة.

ولقد حظيت هذه الخطوة بتفاعل الكثير من السكان الذين أبدوا استعدادهم للتعاون وتعزيز مشاركتهم من خلال الأعمال التطوعية والمساهمة في تعزيز جودة الحياة في الأحياء السكنية. ولعل لنا تجربة مميزة في تفاعل السكان في الأنسنة في الحي النموذجي وحي سيد الشهداء وتلعة الهبوب وجادة قباء والكثير من الأحياء التاريخية والمواقع الطبيعية كوادي العقيق ووادي قناة وذلك ضمن مستهدفات برنامج



صورة: مبنى أمانة منطقة المدينة المنورة
©٢٠٢٤ أمانة منطقة المدينة المنورة



صورة: مسجد الغمامة، المدينة المنورة
©٢٠٢٤ امانة منطقة المدينة المنورة

"أنسنة المدينة". ونجحت المشاركة المجتمعية والبرامج التطويرية في رفع القيمة الاقتصادية لهذه الأحياء وتعززت الحالة النفسية لسكانها وتحققت المواءمة بين متطلبات الإنسان وطبيعة المكان.

من وجهة نظركم، ما أهمية التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية في الحفاظ على التراث الحصري وكيف تعمل أمانة المدينة مع شركائها لتحقيق هذا الهدف؟

بلا شك، نعمل في الهيئة والأمانة وفق إطار مؤسسي مستدام مع كافة الجهات المرتبطة بشؤون التراث الحضري ووفق آليات تنظيمية تضمن نجاح مستهدفات تنفيذ البرامج والمشاريع والمبادرات التي تصب في صالح التراث الحضري على مستوى المنطقة. ولعل تجربتنا في المدينة المنورة المتمثلة في تطوير وتفعيل مواقع التاريخ الإسلامي، هي نموذج لهذا التكامل بين مختلف الجهات وصورة من صور التناغم للوصول إلى هدف نبيل وهو الحفاظ على هذا التراث وإبرازه بطريقة تليق بمكانة المدينة المنورة وتاريخها وعمقها الحضاري.

تبقى مسألة الاستدامة المالية لإدارة التراث الحضري على المدى الطويل تحدي مهم مطروح على كل المدن والإدارات المعنية. ما هي الآليات التي تتبناها امانة منطقة المدينة المنورة للتعامل مع هذه المسألة؟

بطبيعة الحال، مسألة تحقيق الاستدامة المالية لإدارة مواقع التراث الحضري هي من أبرز المواضيع التي كانت تشكل هاجساً في الماضي؛ ولكن مع وضوح مهام وأعمال البرامج التنفيذية لرؤية السعودية ٢٠٣٠، اعتقد أن الأمر بات أكثر وضوحاً في الجوانب التشغيلية واستدامتها. كما نرى أن للقطاع الخاص وللمستثمرين دوراً محورياً في هذا الجانب، ومن هنا عملنا على تهيئة الفرص والمناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع التراث الحضري. فضلاً عن ذلك، للمساهمة الفاعلة للجمعيات الأهلية ومؤسسات القطاع غير الربحي دور مهم في هذا الجانب، مما دفعنا الى تفعيل برامج المسؤولية المجتمعية. كل ذلك يعود بالنفع على قدرتنا على تأمين الاستدامة المالية لإدارة التراث الحضري والمساهمة بشكل أوسع في منظومة التنمية المستدامة التي تشهدها المملكة العربية السعودية بفضل الله، أولاً ثم بدعم حكومة سيدي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -يحفظهما الله-.

"نسعى بشكل مستمر إلى إشراك سكان المناطق المستهدفة في خطط إعادة التأهيل والتطوير وتحقيق الشراكة المجتمعية، وخاصة في الأحياء غير المنظمة"

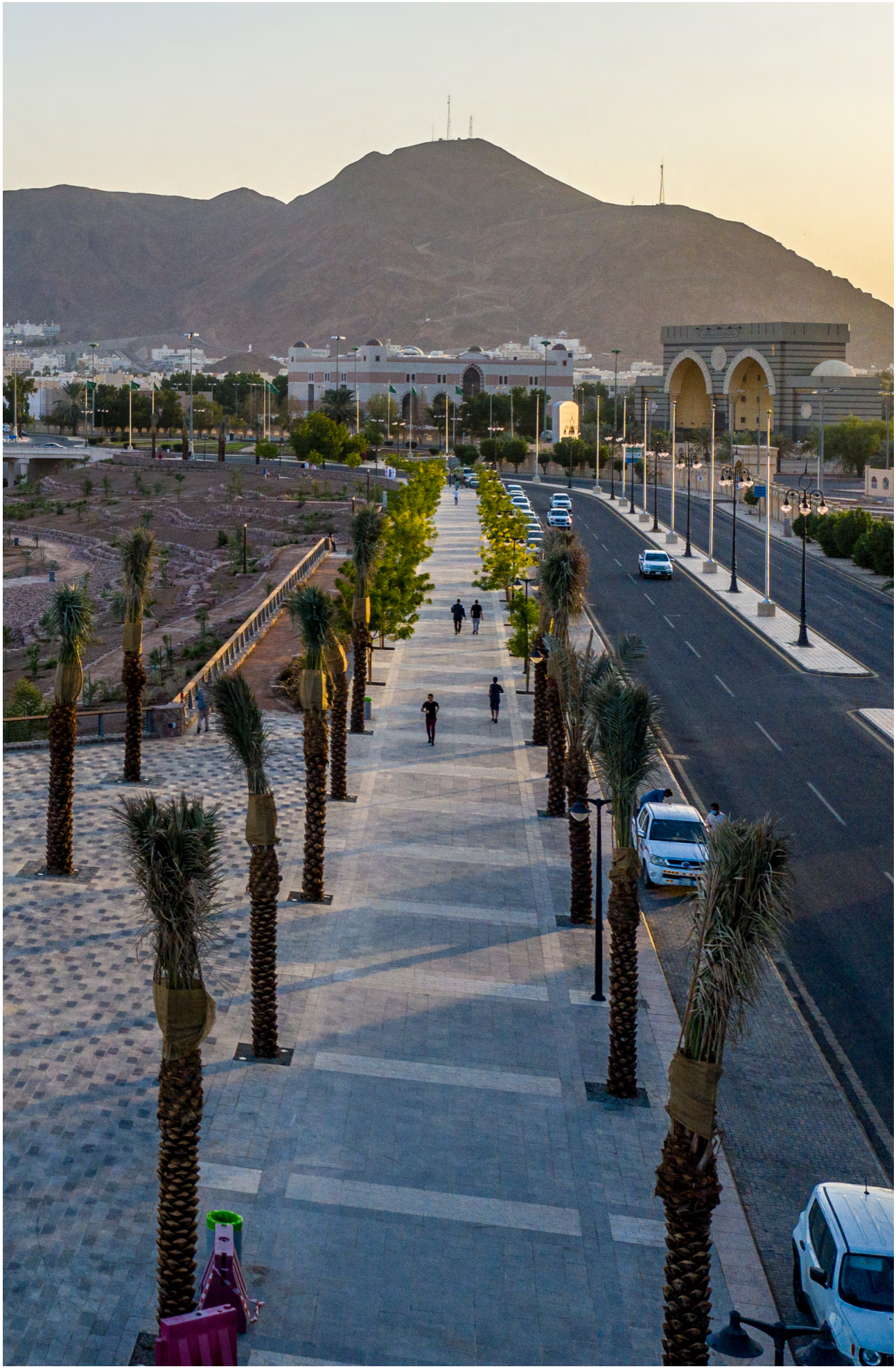

صورة: المدينة المنورة
©٢٠٢٤ امانة منطقة المدينة المنورة

رؤى حضرية

توصية اليونسكو الخاصة بالمشهد الحضري التاريخي لعام 2011

جيوتي هوساجرهار

هي نائب مدير مركز التراث العالمي في اليونسكو. من ضمن أعمالها، تقود العديد من البرامج بما في ذلك ملف التوصية الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية التي تم اعتمادها في عام ٢٠١١، وبرنامج مدن التراث العالمي، التراث العالمي والتنمية المستدامة، وبرنامج التراث الحديث، وكذلك إدارة المشاريع الممولة المتعلقة بالتراث العالمي وبرنامج المساعدة الدولية لصندوق التراث العالمي. وشغلت منصب مسؤولة التغير المناخي لقطاع الثقافة، كما تقود برنامج تطوير وتنفيذ مؤشرات الثقافة ٢٠٣٠، المؤشرات الموضوعية للثقافة في أهداف التنمية المستدامة. من مايو ٢٠١٦ إلى نوفمبر ٢٠١٨، شغلت منصب مدير قسم الإبداع في اليونسكو بما في ذلك اتفاقية التراث غير المادي، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وشبكة المدن المبدعة.

قبل انضمامها إلى منظمة اليونسكو، كانت أستاذة ومديرة مختبر الاستدامة الحضرية الدولية في كلية الدراسات العليا للتخطيط والحفظ المعماري بجامعة كولومبيا في نيويورك؛ ترأست كرسي اليونسكو في الثقافة، والموئل، والتنمية المستدامة في معهد سريشتي للفنون والتصميم والتكنولوجيا في بنغالور، الهند حيث كانت أيضاً رئيسة برنامج الدكتوراه؛ ومؤسسة ومديرة منظمة الاستدامة الحضرية الدولية، وهي منظمة غير حكومية في بنغالور، الهند. السيدة جيوتي حاصلة على درجة دكتوراه في الهندسة المعمارية والعمران من جامعة كاليفورنيا، بيركلي.

"يمثل التراث الحضري بما يحمله من عناصر مادية وغير مادية مُقومًا رئيسيًا لتعزيز جودة الحياة للعيش في المناطق الحضرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي في عالم يتسم بوتيرة التغير. وحيث يقف مستقبل الإنسانية على التخطيط والإدارة الفعالة للموارد، أصبح من الضروري النظر إلى الحفاظ على التراث كإستراتيجية هدفها تحقيق التوازن بين النمو الحضري وضمان جودة الحياة بناءً على أُسس مُستدامة."

- (التوصية الخاصة بالمشهد الحضري التاريخي لعام ٢٠١١، اليونسكو)[1]

في ١٠ نوفمبر ٢٠١١، اعتمد المؤتمر العام لليونيسكو التوصية الخاصة بالمشهد الحضري التاريخي، ولقيت ترحيبًا واسعًا، وهي الأداة الأولى من نوعها التي أطلقتها منظمة اليونسكو فيما يتعلق بالنسيج الحضري التاريخي منذ ٣٥ عامًا. ولم تأتي هذه التوصية لتحل محل طرق ومنهجيات المحافظة على التراث الحضري القائمة، بل كانت تُركز على الدمج بين سياسات وممارسات الحفاظ على البيئة الحضرية من جهة وتحقيق أهداف ذات بعد تنموي وجعلها أكثر وانسجامًا مع القيم والتقاليد المحلية المتوارثة في السياقات الثقافية الحضرية المختلفة من جهة اخرى.

وتستعين لجنة التراث العالمي بالتوصية للترويج لنهج شامل في إدارة المناطق الحضرية التاريخية. كما تُساعد التوصية في جعل مواقع التراث العالمي الحضرية تحقق توازن ضروري لاستدامتها، وذلك عبر تشجيعنا للنظر إلى التراث الحضري كعنصر ومورد أساسي في نظام تنمية حضرية شاملة ومستدامة.[2]

واليوم، نجد أن أكثر من ٧٠٪ من مواقع التراث العالمي الثقافية تقع في المناطق الحضرية، مما يجعلها مُعرضة لخطر النمو العمراني المُتزايد. واعتُمدت هذه التوصية بشكل أساسي لتسهيل وتوجيه دعم الدول الأطراف في منظمة اليونسكو في جهود الحفاظ على تراثهم الحضري وإدارته؛ كما عمِلت لجنة التراث العالمي على إنشاء برنامج جديد باسم "برنامج مدن التراث العالمي".[3]

وتُشير "التوصية ٢٠١١" إلى الحفاظ على التراث الحضري، عبر إبراز دوره في جعل المدن والمجتمعات السكانية نابضة بالحياة، ونشطة ثقافيًا ومزدهرة اقتصاديًا وشاملة اجتماعيًا ومستدامة بيئيًا. وتدعم التوصية تبني نهج فعّال للحفاظ على المناطق الحضرية التاريخية لتحقيق الأهداف التالية: (أ) دمج الحفاظ على التراث وآليات عمله ضمن خطط عمل وإجراءات التنمية الحضرية، (ب) اعتبار النسيج العمراني والبيئة الطبيعية وممارسات المجتمعات المحلية جزء لا يتجزئ من التراث الحضري، (ج) النظر إلى التراث الحضري كمورد ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. كما تمثل التوصية أداة مهمة لحماية القيمة العالمية الاستثنائية لمواقع التراث العالمي الحضرية ولإدارة هذا النوع من التراث في سياقات مختلفة من المدن والمجتمعات السكانية، مع إيلاء الأولوية للتنمية المستدامة إلى جانب ضمان الشمولية والقدرة على التكيف بما في ذلك التكيف مع التغيرات المناخية.[4] تقدم التوصية فهمًا أعمق للتراث الحضري كنظام شامل، أكثر من مجرد كونه عنصرًا ضمن المشهد الثقافي؛ وتُركز على ضرورة التعامل معه على هذا الأساس.[5]

وقد وضع مركز التراث العالمي باليونسكو مجموعة من الأدوات تسمح بتسليط الضوء على الطرق المبتكرة لتنفيذ التوصية، بما في ذلك منصة مظلة التراث العالمي و أطلس اليونسكو للتراث الحضري.

تُعتبر مظلة التراث العالمي منصة غنية تعرض للعديد من الإستراتيجيات والممارسات من حول العالم التي تعمل على دمج الحفاظ على التراث بالتنمية المستدامة. ومن خلال دراسات الحالات والنماذج العملية، ترمي المنصة إلى إلهام وتوجيه الجهود المحلية في حقلي التنمية الحضرية والحفاظ على التراث لتتناغم مع الأهداف العالمية، وبشكل خاص مع اتفاقية التراث العالمي في عام ١٩٧٢ والتوصية الخاصة بالمشهد الحضري التاريخي ٢٠١١ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.[6] من الأمثلة على الممارسات المبتكرة على مظلة التراث العالمي: الترويج للمعرفة البيئية التقليدية في وادي مزاب (الجزائر)، و برنامج النقد مقابل العمل: تعزيز فرص كسب العيش للشباب في المناطق الحضرية في اليمن.

يستعرض أطلس اليونسكو للتراث الحضري المدن والمجتمعات السكانية المدرجة في لائحة التراث العالمي؛ ويُعتبر الأطلس منصة لرصد المواقع وتوثيقها عبر الخرائط والمعلومات المرافقة، إلى جانب كونه موردًا للمهتمين والمختصين بالتراث الحضري للتعلّم وبناء القدرات والتفاعل. ويُعزز أطلس اليونسكو للتراث الحضري من مشاركة وتفاعل جميع الأطراف المعنية للتمكين من اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة بشأن حماية التراث والإجراءات والمشاريع الجديدة التي من شأنها تحسين إدارة التراث الحضري. وفي الوقت الذي تسعى فيه المدن والتجمعات التاريخية في جميع أنحاء العالم إلى تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والتكيف مع التغيرات المناخية، فإن التوصية الخاصة بالمشهد الحضري التاريخي تأتي لتسهم في تعزيز فهم التراث الحضري كنظام ومورد للتنمية الحضرية وكعامل فعّال في دعم العمل المناخي.[7] لمعرفة المزيد حول فهم خصائص مدينة زنجبار الحجرية، يرجى زيارة https://whc.unesco.org/en/urban-heritage-atlas/stone-town/

وفي سياقٍ آخر، أوضحت الجلسة التشاورية الثالثة للدول الأعضاء بشأن تنفيذ "توصية ٢٠١١" مُؤخرًا أهميتها البالغة؛ حيث لا يزال التراث الحضري والمدن بشكل عام يُواجهان عددًا من التحديات العالمية المُعقدة على مستوى تحقيق الاستدامة والشمولية والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية. وأظهرت الجلسة التشاورية الرؤية الإيجابية لهذه الدول تجاه التوصية بوصفها أداة بارزة ومهمة لإدارة التراث الثقافي في المناطق الحضرية والمجتمعات السكانية مع ضمان دمجها في خطط وعمليات التنمية الحضرية.

وفيما يتعلق بآليات الحوكمة، فإن دمج خطط إدارة التراث في عمليات تنمية المدينة أمر في غاية الأهمية لحماية التراث الحضري، ويعتبر الدمج المنسجم للإجراءات المعاصرة في نسيج التراث الحضري هو حجر الأساس الذي بُنيت عليه "توصية ٢٠١١". فإن العمل في المناطق الحضرية التاريخية يحتاج إلى الكثير من تنسيق بين جهود الإدارات والسلطات على المستويين المحلي والإقليمي فيما يتعلق بقطاعات متعددة كالتراث والسياحة والتنمية الحضرية والبنية التحتية والنقل؛ غير أن جهود التنسيق بين هذه القطاعات غائبة في العديد من المدن والدول على الصعيد الوطني او المحلي على حد سواء.

وللإحاطة بالمحاور المتعددة للتراث الحضري، تدعو التوصية الخاصة بالمشهد الحضري التاريخي إلى ضمان الشمولية في الحفاظ على المباني والشوارع والمساحات العامة والخصائص الطبيعية مثل المسطحات المائية والحدائق، إلى جانب ممارسات المجتمعات المحلية وعلى التلاحم بين التراث المعماري والاجتماعي والبيئة الطبيعية الأوسع. وبناءً عليه، يُعتبر حصر تلك الخصائص المتعددة للتراث الحضري من الأدوات الإستراتيجية لاتخاذ القرارات الصحيحة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات الوطنية والمحلية تبني القوانين والسياسات والبرامج التنظيمية والتوجيهات في نطاقات مختلفة للتنمية بدءًا من الخصائص المعمارية والطبيعية وانطلاقًا إلى مفهوم أوسع للحفاظ على التراث.

وأخيرًا، تُشجع "توصية ٢٠١١" على النهج التشاركي في اتخاذ القرار في جميع مراحل التخطيط والإدارة؛ كما ينبغي أن تطال أدوات المشاركة المجتمعية مجموعة متنوعة من الأطراف المعنين من القطاعات المختلفة وتمكينهم من تحديد القيم الرئيسية ووضع الأهداف والاتفاق على إجراءات الحماية لتراثهم وتعزيز التنمية المستدامة. كما تؤيد التوصية الاهتمام بالإستراتيجيات والسياسات التي تُركز على التنمية الحضرية المستدامة والتكيف مع التغيرات المناخية ودمجها مع خطط الحفاظ على التراث بما في ذلك اهداف ٢٠٣٠ للأمم المتحدة والخطة الحضرية الجديدة على المستوى المحلي. علاوةً على ما سبق، فإن تطوير نُظم مُتنوعة من المعرفة وتعزيز بناء

القدرات هما عاملان رئيسيان لنهج "توصية ٢٠١١" وتنفيذها، وذلك لأن تطوير سبل المعرفة والمهارات والأبحاث حول التراث الحضري لهو أمر أساسي للتوصية وينبغي تحقيقه ونشره بين المجتمعات المستهدفة، وصناع القرار، والأكاديميين والمتخصصين.[8]

ملاحظة:

تمت كتابة هذا النص بالاستعانة بـنص:

Recommendation on the Historic Urban Landscape Text,

2011 Recommendation on the Historic Urban Landscape Webpage,

UNESCO Urban Heritage Atlas: Cultural mapping for historic cities and settlements,

Urban Heritage for Resilience,

World Heritage Canopy: Heritage Solutions for Sustainable Futures, UNESCO World Heritage Centre,

Promoting traditional environmental knowledge in the M'Zab Valley (Algeria),

Urban Heritage Atlas: Understanding attributes of historic cities and settlements| Stone Town of Zanzibar (United Republic of Tanzania),

Cash for work: promoting local employment through heritage conservation in historic cities (Yemen)

الرؤى المستدامة قاطرة لحماية التراث العمراني في مدننا التاريخية



سلاف عويديدي

سلاف العويديدي، مهندسة معمارية ومديرة مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية. شغلت مناصب عديدة أهمها المدير العام لجمعية صيانة مدينة تونس منذ عام ٢٠٢٣، وأستاذ خبير في المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير منذ عام ٢٠١٦، وكذلك شغلت منصب الكاتب العام للجنة الوطنية للمجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) في تونس ما بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢، وهي عضو مؤسس بجمعية الحفاظ على التراث الحديث بتونس.

يؤدي التراث دورًا رئيسًا في تشكيل هويتنا الثقافية، ولا شك أن مدننا العربية تعكس مرآة تطوره وتغيره عبر الزمن. إن مراكز مدننا التاريخية تمثل الأجزاء التي تشكلت على مدى آلاف السنين، وانبثقت منها منابع الحضارات، ومنارات المعرفة والإبداع، التي تبرز خصوصا في الارتباط الوثيق بين التصاميم المعمارية، والتخطيط العمراني، والمحيط الثقافي والإنساني.

ولقد أدركت المدن العربية أهمية صيانة المخزون التاريخي ودوره في ترسيخ الهوية، ودعم حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعملت على رسم خطط وضبط إستراتيجيات صيانة وإحياء التراث، وحماية الأحياء التاريخية، ودمجها في الحركة التنموية الشاملة؛ وذلك تمشيًا مع توصيات اتفاقية اليونسكو التراث العالمي التي تؤكد على ألا يظهر التراث بمظهر العائق للنمو الوطني، ولكن كعنصر فعَّال فيه.

تختلف إستراتيجية المحافظة على المراكز التاريخية في مدننا العربية من منطقة إلى أخرى؛ فهنالك من يعتبر التراث التاريخي جاذبًا رئيسًا للسياحة الثقافية، ويسعى إلى إحياء مركز المدن التاريخية وتطوير برامج سياحية شاملة حولها، كما في بعض مدن الخليج اليوم. وهناك من يعتبر إعادة تأهيل واقع الخدمات لصالح السكان في المدن التاريخية المكتظة أولوية، ويركز على المشاركة المجتمعية كآلية لفهم الحاجات وتحسين التدخلات؛ كما نرى في بعض الحالات الناجحة في تونس ومصر. فيما تطغى هموم إعادة الإعمار على التدخلات في المراكز التاريخية للمدن التي عانت من الحروب أو من الكوارث الطبيعية. وعلينا أن نتساءل اليوم ما مدى نجاعة هذه الإستراتيجيات في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم (التغيرات المناخية، والأزمات الاقتصادية والأمنية، والتحول التكنولوجي السريع...إلخ) والتي تطال بأشكال مختلفة مجمل المدن العربية.

فالتحديات كثيرة ومعقدة نذكر البعض منها في النقاط التالية:

ا- في مجال التخطيط العمراني

- تضارب الرؤى حول مدننا التاريخية بين مواكبة التطور من جهة، والمحافظة على الأصالة من جهة أخرى.

- صعوبة مواجهة الزحف العمراني في محيط المراكز التاريخية، وتزايد البناء العشوائي؛ نظرًا لتزايدِ الكثافة السكانية في بعض المدن العربية، في ظل ضعف الإمكانيات، وغياب الاستشراف لتأمين الحلول مسبقا.

- فقدان أجزاء من بعض المدن التاريخية، أو مواقع التراث العالمي جراء الكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة في غياب سياسة إدارة المخاطر، وتطبيق مفاهيمها في المواقع المتضررة.

٢- في المجال الاجتماعي

- هجرة السكان الأصليين إلى خارج المدن القديمة، نظرًا للضغوط الناجمة عن تطور أساليب الحياة في العصر الحديث، واختلال التوازن لصالح الفقر والإقصاء، وهو ما يؤدي إلى انهيار البنية التحتية.

- تراجع الرابط الاجتماعي، ووجود شرخ في الذاكرة الجماعية، نتيجة تفكك العادات والتقاليد الجامعة، بعد فقدان أجزاء من الأماكن التي كانت تحتضنها في المدن التاريخية.

٣- في المجال الاقتصادي

- تغيير الصبغة السكنية بالمراكز التاريخية، حيث تحولت البيوت التقليدية إلى مخازن، نتيجة زحف النشاطات الصناعية الملوثة وذات القيمة المضافة المحدودة، وفي ظل ظروف عمل غالبًا ما تكون غير صحية وذات أجور منخفضة؛ وذلك على حساب المتاجر والحرف التقليدية الأصيلة ذات الجودة العالية.

- تركيز إعادة توظيف المعالم التاريخية بفضاءات ثقافية وسياحية (متاحف، مطاعم، وفنادق...إلخ) دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات السكان، خاصة لناحية الحاجة إلى الخدمات.

كل هذه العوامل أثرت سلبًا على التراث العمراني للمدن القديمة، وساهمت في اندثاره؛ وذلك على الرغم من تعدد التوصيات والمواثيق الدولية التي تدعو إلى حماية هذه الأحياء وتنميتها؛ فلو عدنا إلى وثيقة الإيكوموس لسنة ١٩٧٨ حول صيانة المناطق التاريخية والمساحات العمرانية؛ لوجدناها تحدد المحاور الأساسية لعمليات الدمج بين القديم والجديد؛ فهي تضع معايير لتأهيل المباني القديمة، وإقامة مبانٍ جديدة ذات عناصر معمارية معاصرة، شريطة التوافق والانسجام واحترام قواعد البيئة العمرانية التقليدية، بما في ذلك ارتفاعات البناء، وحق المرور، وعروض الشوارع والأزقة والساحات، وحجم الفراغات الحضرية، لتوفير الإنارة والتهوية الطبيعية.

أما إستراتيجية التنمية المستدامة في الحفاظ على التراث العمراني، والتي اعتمدتها لجنة التراث العالمي سنة ٢٠١٥، فهي تدعو إلى إدراج بُعد التنمية المستدامة في صلب آليات حماية التراث. وتركز الإستراتيجية على الاهتمام بالتراث العمراني، سواء ذاك الذي داخل المحيط العمراني للمدن التاريخية، أو الذي يتجاوزه ليشمل أجزاءً من البيئة العمرانية الحديثة؛ فالتراث العمراني يمثل إرثًا حضاريًّا زاخرًا ببعده التاريخي ونمط الحياة المميّز الذي مكّن من استمرارية العادات والتقاليد، والمحافظة على المباني التراثية التي تعكس ثقافة المجتمع المحلي، وتبرز فيها عناصر الجمالية في الفن والإبداع. كما يتميز التراث العمراني بنسيج متماسك، قديم أو حديث، يرتكز على أسس ومبادئ عمرانية تشكل نماذج حضرية يمكن الاستناد عليها، والتعلم منها عند التخطيط لمستقبل مدننا. أما من الناحية الاجتماعية، فيساهم التراث العمراني في تحديد الهوية، وفي ترابط السكان بعضهم ببعض، حيث يمنحهم الشعور بالانتماء؛ ويتجسد ذلك في أنشطة الحياة اليومية، والعديد من أشكال التعبير الثقافي التي كانت تقام في الفراغات الحضرية، وهو ما افتقدناه في الكثير من الأحياء المعاصرة. وتزداد أهمية التراث العمراني عندما يتحول من قيمة تراثية ثقافية إلى مصدر تنمية اقتصادية؛ فإحياء القيمة المعمارية للمباني القديمة مع تحسين ظروف الحياة فيها بتطويعها للوظائف والتقنيات الجديدة ومتطلبات الرفاهية العصرية، يعتبر الحل الأمثل لنجعل منها مبانيَ جذابةً تستهوي السكان والسياح والمستثمرين، وتندمج في نفس الوقت في عجلة التطور الاقتصادي.

إذن بالاعتماد على مبادئ التنمية العمرانية المستدامة، نستطيع إنقاذ وإحياء تراثنا الحضري؛ وذلك بالمحافظة على المعالم التاريخية، من خلال التشجيع على الترميم، وتحسين المساكن، والتقليل من عمليات الهدم، واستعمال مواد البناء المحليَّة، والتحفيز على استعمال التقنيات الحرفية، وبناء القدرات، وإعادة توظيف هذه المعالم باستعمال الحلول الذكية لصالح السكان المحليين. وهنا يمثل مشاركة السكان والتفاعل معهم شرطًا أساسيًّا في إنجاح مخطط الحفاظ، دون نسيان عامل التوعية، والتأكد من الالتزام بالقوانين والتشريعات، والتي يجب في بعض الأحيان تقييمها وتطويرها، لتواكب حاجات التطوير في مدننا التاريخية.

إدارة التراث الحضري في المدن السعودية



بدر الحمدان

مدير عام قطاع التراث العمراني بهيئة التراث بوزارة الثقافة بالمملكة العربية السعودية. ومهندس بدرجة مستشار بالهيئة السعودية للمهندسين. عمل مديرًا عامًا لمركز التراث العمراني الوطني ومديرًا تنفيذياً لفرع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني سابقاً. كما عمل في الإدارة التنفيذية في حقل العمل البلدي والتنمية الحضرية وإدارة المدن لأكثر من ٢٠ عام في أمانة منطقة الرياض. يحمل المهندس بدر درجة الماجستير والبكالوريوس في التخطيط العمراني من جامعة الملك سعود.

لم تكن المدن السعودية تجمعات عمرانية طارئة على الخارطة الحضرية، بل عبّرت من خلال رحلة نشأتها ونموها عبر الزمن عن الإنسان السعودي وتأثيره التنموي في محيطه العمراني، وقدرته على تطويع بيئته ومكوناتها، من أجلِ بناء مدن صالحة للعيش، وقادرةٍ على احتواء أنشطته الحياتية بمختلف صورها وأشكالها، وتمكينه من البقاء والتعايش، على الرغم من الظروف البيئية وعدم كفاية الموارد الطبيعية، وظهرت امتدادًا لإرث وتراث ثقافي إنساني محلي مادي وغير مادي.

التراث الحضري السعودي اليوم هو ذاكرة المكان التي حفظت تاريخ البناء في حقبة مضت، ولا زالت شواهدها حاضرة على هيئة أصول تراث ثقافي فريد، يمكن تعريفه بـأنه " كل ما شيده الإنسان من مدن، وقرى، وأحياء، ومبانٍ، مع ما تتضمنه من فراغات، ومنشآت، وقطع لها قيمة عمرانية، أو تاريخية، أو علمية، أو ثقافية، أو وطنية "، ويتمثل ذلك في مدن عتيقة، وقرى وبلدات تراثية، وأبنية وقصور تاريخية، وقلاع وحصون، ومواقع أثرية منتشرة في كافة مناطق المملكة، تتمايز في مفرداتها وعناصرها المعمارية والعمرانية نظير اختلاف خصائصها الطبيعية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية التي ساهمت في تشكيل العمران السعودي على مرّ التاريخ.

تشير الإحصائيات الوطنية إلى أن عدد مواقع التراث الإنساني العالمي المسجلة في اليونسكو في المملكة تبلغ (٧) مواقع ، وهي (موقع الحجر الأثري – ٢٠٠٨ ، حي الطريف بالدرعية التاريخية – ٢٠١٠ ، جدة التاريخية البوابة لمكة المكرمة -٢٠١٤، الفن الصخري بمنطقة حائل -٢٠١٥ ، واحة الأحساء منظر ثقافي آخذ بالتغيير -٢٠١٨ ، منطقة حمى الثقافية -٢٠٢١، عروق بني معارض -٢٠٢٣)، وهي جزءٌ من منظومة تفعيل عضويتها في التعاون الدولي، حيث صادقت المملكة على (٥) اتفاقيات تتعلق بحماية التراث العالمي، وهي اتفاقيات (١٩٥٤ ، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ٢٠٠١، ٢٠٠٣).

وعلى المستوى المحلي تأتي قاعدة المعلومات الجيومكانية، مصدرًا رئيسًا لأرشفةِ التراث الثقافي العمراني وتصنيفه، والذي يتطلب الحماية والمحافظة والصون وفق معايير تحددها الأهمية المعمارية والعمرانية والثقافية والتاريخية للموقع، حيث بلغ (٨٩١٧) موقعاً أُدرِجَ في السجل الوطني للآثار ، و(٣٧٤٧) موقعاً أُدرِجَ في سجل التراث العمراني الوطني حتى تاريخ (مايو ٢٠٢٤م) ، بالتركيز على الأماكن التي عاش فيها الناس، ومحاولة ربطهم بها من خلال توثيقها وإعادتها للحياة، وجَعْلِها أكثرَ جاذبيةً وملاءَمةً، وتحويلِها إلى موّلد اقتصادي وثقافي واجتماعي وفق مفاهيم اقتصاديات المدن،

يدعم ذلك أكثر من (٧٠) بعثة دولية تعمل في مجال المسح والتنقيب بالمملكة.

البناء المؤسسي لإدارة التراث الحضري بالمملكة أسند إلى هيئة التراث بوزارة الثقافة السعودية مسؤوليةَ إدارةِ قطاع التراث الوطني، والحفاظ عليه، وتنميته، وتعزيز أساليب حمايته بقطاعاته الرئيسة (التراث العمراني، والآثار، والحرف والصناعات اليدوية، والتراث غير المادي، والتراث العالمي) بالتنسيق مع أصحاب المصلحة والشركاء، مثل إمارات المناطق، والأمانات والبلديات، والهيئات ذات الاختصاص المكاني؛ وبالتعاون مع بيوت الخبرة من القطاع الخاص، والجامعات، ومراكز الأبحاث؛ وبالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية.

يشمل ذلك حزمةً من مشاريع وبرامج ومبادرات تُعنى بأعمال الترميم وإعادة التأهيل والتشغيل والصيانة، وتطوير الأنظمة والتشريعات، ودعم جهود تنمية التراث الوطني، ورفع مستوى الاهتمام والوعي به وحمايته من الاندثار؛ إلى جانب تشجيع التمويل والاستثمار، وبناء البرامج التعليمية، وتنظيم وإقامة المؤتمرات والمعارض والفعاليات والمسابقات المحلية والدولية، التي من شأنها تعزيز منظومة إدارة التراث الحضري بشكل ممنهج ووفق اختصاصات ومسؤوليات أجهزة الإدارة المحلية والإقليمية والوطنية.

التحدي الرئيس لمواجهة مهمة إدارة أصول التراث الثقافي الحضري بالمملكة يكمن في أن (٨٥ ٪) من ملكية أصول التراث الثقافي هي ملكية خاصة؛ وهذا يتطلب تحفيز ملاك وحائزي المباني التراثية، وتمكينهم من المحافظة على مبانيهم، وترميمها وإعادة استخدامها وفق مبادئ الحفاظ، وخطط الحماية المعتمدة على المستوى التنظيمي والفني، بموجب نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني، ولوائحه التنفيذية التي تضمن سياسات التعامل مع الملكيات التراثية الخاصة، وما في حكمه من أنظمة مكانية شرّعتها مخرجات وموجهات المخططات العمرانية للمدن السعودية بمختلف مستوياتها.

إدارة التراث الثقافي الحضري في المملكة تمثل المصدر الرئيس لتغذية الجهود المشتركة، في المحافظة على هوية المدن السعودية، وتأصيل شخصيتها المحلية، من خلال أهداف إستراتيجية رئيسة، تتضمن الثقافة باعتبارها نمط حياة؛ ومن أجل النمو الاقتصادي، وتعزيز مكانة المملكة الدولية.

إدارة التراث العمراني في سوريا في القرن الحادي والعشرين



د. أنس صوفان

الدكتور أنس صوفان، مخطط حضري ومهندس معماري وفنان ومتخصص في إدارة التراث. إضافةً لإدارته شركته الخاصة في الهندسة المعمارية والحفاظ على التراث في باريس وبوسطن، د. أنس هو باحث مشارك في مركز دراسات الشرق الأوسط، في جامعة هارفارد؛ ومحاضر في كلية الدراسات العليا للتصميم، في نفس الجامعة؛ ومستشار للمركز الإقليمي العربي للتراث العالمي في مملكة البحرين؛ وخبير سابق في منظمة اليونسكو؛ ومستشار للمجلس العالمي للمعالم والمواقع (ICOMOS) وللعديد من المنظمات الدولية الأخرى. قام د. أنس بإلقاء محاضرات عامة، وكذلك التدريس في عدة جامعات. تشمل اهتماماته الأكاديمية التعافي بعد الحرب، وإدارة التراث، وتجديد المدن والاستدامة، والفضاء المدني

ظهر مفهومُ التراث في سوريا أولَ مرةٍ في أواخر القرن التاسع عشر، مع نشأة السرديات الاجتماعية والسياسية. ومنذ أواخر العهد العثماني إلى اليوم، وُظف التراثُ في هذه السرديات التاريخية لخدمة أجندات الجهات الحاكمة والقوى السياسية المختلفة. ومن المهم إدراك هذه المسألة عند النظر إلى التحديات الهائلة التي يواجهها التراث السوري اليوم، بسبب الأزمات المتلاحقة التي عصفت بالبلاد؛ فعلى الصعيد الداخلي، أدت الحرب الأهلية (٢٠١١-٢٠١٧) وزلزال عام الذي طال شمال البلاد ٢٠٢٣ إلى دمار هائل في المواقع الأثرية والأصول التاريخية. أما على الصعيد الخارجي، فقد ساهمت تعقيدات المشهد الدولي في إعاقة جهود إعادة التأهيل والإعمار؛ إضافةً إلى هجرة غالبية خبراء التراث السوري إلى الخارج، وهو ما أدى إلى نقص كبير في الكفاءات المؤهلة لإدارة هذا الملف. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل بعض المنظمات الدولية غير الحكومية، مثل صندوق الآغا خان للثقافة، والمركز الإقليمي العربي للتراث العالمي؛ على الرغم من ذلك تبقى هي محدودةً وغيرَ كافيةٍ لمواجهةِ حجم التحديات الهائلة، التي تواجه التراث السوري.

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، المعنية بإدارة التراث في سوريا، وهو ما أنتج مشهدًا معقدًا تتشابك فيه الأدوار والمسؤوليات. وتُعد المديريةُ العامة للآثار والمتاحف ووزارة الأوقاف ووزارة السياحة وأقسامها المحلية، هي الجهاتِ الحكوميةَ المسؤولة عن حماية وتأهيل المواقع الأثرية والمتاحف في جميع أنحاء سوريا. بينما تمتلك بعض الأقسام أو الوكالات الحكومية الأخرى، مثل مديريات السياحة، صلاحيات محدودة لإدارة التراث الثقافي، الذي يقع ضمن نطاقها الإداري. أما مواقع التراث العالمي فتخضع لإدارة مشتركة بين الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وهيئاتها الاستشارية. وبالطبع يؤدي المجتمع المحلي دورًا مباشرًا من خلال إدارة أصوله التاريخية (المساكن، والمحلات التجارية، وغيرها) أو دورًا غيرَ مباشرٍ من خلال انتخاب أصحاب القرار في المجالس البلدية والإدارية. كما قد نما دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل كبير خلال العقد الماضي، فأصبحت تمول مبادرات إدارة التراث المحلي بصورة أكبر؛ غير

أن تعدد الجهات الفاعلة، واختلاف اهتماماتها غالبًا ما يؤدي إلى صعوباتٍ في التنسيق، وفي القدرة على اتخاذ القرارات الضرورية؛ التي تسمح بالربط بين واقع ودور الأصول التراثية من جهة، وجهود التنمية الحضرية المستدامة من جهة أخرى.

وقد شهد النهج العام لإدارة التراث في سوريا عدةَ تحولاتٍ على مدار العقود الثلاثة الماضية؛ فأولًا، لم يعد التراث السوري مقتصرًا على المواقع الأثرية الشهيرة، بل اتسع ليشمل عدة أحياء قديمة، وشوارع تاريخية، مثل شارع النصر في دمشق، وحي العزيزية في حلب؛ التي كانت تُعتبر في السابق مجردَ ضواحٍ أو امتداداتٍ حديثة للمدن، فضلًا عن إدراج العديد من الممتلكات الثقافية غير المادية في قائمة التراث العالمي لليونسكو. وثانيًا، لم يعد التراث حكرًا على نخبةٍ من المثقفين، بل أصبحَ قضيةً تهمُّ الشارعَ السوري؛ ويظهرُ ذلك جليًّا في رفضِ المجتمعات المحلية لبعض مشاريع "التطوير" الحضرية، التي تهدد هويةَ أحيائهم التاريخية؛ ومن الأمثلة على ذلك التراجع عن مشروعي شارع المتنبي بحلب، وشارع الملك فيصل بدمشق الجهات المحلية ل. وثالثًا، لم يعد التراث السوري سجين المتاحف، بل عاد إلى الحياة من خلال مشاريع إعادة استخدام الأصول التاريخية لإحياء القطاعات المختلفة؛ فقد تمّ تحويل العديد من المباني القديمة إلى فنادق، ومطاعم، ومراكز تجارية؛ وهو ما ساهم في تنشيط الحركة التجارية والسياحية في المدن القديمة، وجذب استثمارات القطاع الخاص. كما أدت الأفلام والمسلسلات التي صورت في المدن القديمة دورًا مهمًا في الترويج للتراث السوري على المستوى المحلي والدولي. ولكن للأسف لم يسلم التراث السوري من الحرب التي تشهدها البلاد. فقد تمّ تدمير العديد من المعالم الأثرية والمواقع التاريخية، واستُخدم التراث أحيانا كسلاح سياسي من قبل أطراف الصراع.

ويُعد التحدي الرئيس الذي تواجهه إدارة التراث بسوريا حاليًّا -أي بعد الحرب- هو تحقيقَ التوازُنِ بين الحفاظ على معالمها التاريخية الغنية، وتلبية احتياجات التنمية المستدامة، والإنصاف والشمولية في المدن الحديثة. وتُعد مدينة حلب القديمة مثالًا حيًّا على هذا التحدي. فقد دمرت الحرب العديد من مبانيها التاريخية، وهو ما يجعلها أنسب مكان لمشاريع إعادة الإعمار ما بعد الصراع، بشرط أن تحافظ على هويتها وتُعزّز استدامتها. ويمكن القيام بذلك من خلال التركيز على ثلاث إستراتيجيات رئيسة. أولاً، إحياء تراث المدينة الحضري والغني، من خلال اتباع نهج "إدارة التراث" بدلاً من أي نهج آخر صارم يهتم بالحفاظ على البيئة فقط. ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بتوصيات اليونسكو بشأن "المشهد الحضري التاريخي" و"إعادة الإعمار ما بعد الصراع" (وارسو-٢٠١٨). ثانيًا، إعادة تنشيط اقتصاد المدينة، من خلال نماذج نيوليبرالية مبتكرة قابلة للتكيف مع الواقع المحلي تسمح بوضع المدينة على الخارطة الدولية وخلق ديناميكيات اقتصادية مستدامة. وأخيرًا، من الضروري العمل على ربط المجتمع المحلي بمدينته، من خلال طرح رؤية تنموية مستقبلية شاملة لمدينةٍ مزدهرة.

ملاحظات حول الحفاظ على التراث في المناطق الحضرية: مصر كدراسة حالة



كريم إبراهيم

كريم إبراهيم هو مهندس معماري وباحث حضري مصري تخرج من جامعة القاهرة في عام ١٩٩٥. عمل في مشروع تطوير القاهرة التاريخية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع صندوق الأغا خان للثقافة في مشروع درب الأحمر. من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧، كان مدير تطوير في مجموعة الفطيم العقارية. تعاون مع العديد من الوكالات الدولية في مشاريع التنمية الحضرية. في عام ٢٠٠٩، شارك في تأسيس تكوين لتنمية المجتمعات المتكاملة. حالياً، هو رئيس فريق في مشروع سياحي ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في مدينة إسنا. حصل إبراهيم على العديد من الجوائز وكان عضوًا في لجنة تحكيم جائزة الأغا خان للعمارة لعام ٢٠١٩.

تشتهر مصر بتاريخها العريق، وتزخر بالمدن التاريخية التي تروي قصص الكثير عن الحضارات التي تعاقبت على مر العصور. ولعل أبرز مثال هو مدينة القاهرة التاريخية التي تعد مركزًا حضريًا مليئًا بالتراث المعماري والثقافي الغني. وقد حظيت بتقدير عالمي؛ حيث تم إدراجها على قائمة التراث العالمي لليونسكو عام ١٩٧٩. وتضم هذه المنطقة أكثر من ٦٠٠ معلم تاريخي، ومساكن مبنية على الطراز القديم ومساحات عامة نابضة بالحياة. وبالرغم من التحديات التي تواجهها القاهرة التاريخية، كالتمدد العمراني والتحديات البيئية، إلا أنها لا زالت تحتفظ بالهياكل الاجتماعية التقليدية والأنشطة الاقتصادية والممارسات الثقافية الفريدة التي تناقلتها الأجيال. وتعد هذه المنطقة مركزًا اقتصاديًا حيويًا يضم حوالي ٦٠ ألف مؤسسة اقتصادية، كما يمتلك معظم سكانها جذورًا محلية عميقة تدفعهم للاستمرار في العيش ببيوتهم وأحيائهم، حتى في ظل تدهور الأوضاع ونقص الاستثمارات العامة.

وتواجه القاهرة التاريخية منذ القرن التاسع عشر تضاربًا في نهج التطوير الحضري بين من يشجع على "تحديث" النسيج العمراني القائم عبر تطوير البنى التحتية وإدخال المباني الحديثة والخدمات، وبين من يدفع باتجاه "التوسع" خارج المدن القديمة والحفاظ على القديم كما هو؛ فقد أثار نهج التحديث مخاوف عديدة بشأن مصير تراث القاهرة التاريخية الثري، وأدت عمليات الهدم وإعادة البناء إلى اختفاء العديد من المعالم الأثرية؛ وهو ما دفع إلى اتخاذ خطوات لحماية ما تبقى منها. وفي هذا الإطار يمثل نهج "الحفاظ على المناطق التراثية" -وليس المعالم فقط- الذي أطلقه إدموند باوتي في ثلاثينيات القرن العشرين، نقطة تحول مهمة للقاهرة التاريخية. وعلى الرغم من محدودية الموارد، ظلت المنظمات الحكومية وغير الحكومية تحاول تطبيق هذا النهج من بعده، وبشكل خاص إدراج القاهرة التاريخية عام ١٩٧٩ على قائمة التراث العالمي.

وتعني إدارة الحفاظ على التراث الحضرية في مصر جهات متعددة، مثل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، ووزارة الإسكان، والهيئة العامة للتخطيط العمراني، والجهاز الوطني للتنسيق العمراني، ومحافظة القاهرة، ووزارة السياحة والآثار، والهيئة المصرية العامة للتخطيط العمراني، وهيئة الأوقاف. كما ظهر مؤخرًا صندوق التنمية الحضرية الذي أدى دورًا فعالًا في تطوير القاهرة التاريخية. وقد شهدت مسيرة الحفاظ على القاهرة التاريخية تطورات مهمة؛ شكل تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧ محطة مهمة فيها، حيث وضع إستراتيجية شاملة تركز على المجتمع والبيئة المادية والإدارة الحضرية. وتجسد مشاريع مثل مشروع إعادة تأهيل حارة الدرب الأصفر (١٩٩٤-١٩٩٩) هذا التحول، حيث ركز المشروع على المشاركة المجتمعية وإعادة تأهيل الأزقة بشكل شامل.

ويهدف المشروع الوطني للحفاظ على القاهرة التاريخية، الذي بدأ عام ١٩٩٨، إلى الحفاظ على العديد من المعالم التاريخية وترميمها. كما تم تدشين العديد من المشاريع الأخرى التي تهدف إلى تطوير مناطق محددة، مثل مبادرة إعادة تأهيل الأماكن السكنية بمنطقة باب الوزير، ومشروع تنمية القاهرة القديمة. وفي عام ٢٠٠١، تحول المشروع الأخير إلى مؤسسة تدعى الإدارة العامة للقاهرة التاريخية التي تعمل تحت إشراف وزارة السياحة والآثار. وقد واصلت الإدارة جهود الحفاظ على تراث القاهرة التاريخية، مع التركيز على البنية التحتية والحفاظ على المعالم الأثرية. وبالطبع هناك مشروع إحياء الدرب الأحمر، الذي بدأه صندوق الآغا خان للثقافة في عام ١٩٩٧، والذي يهدف إلى إعادة إحياء إحدى المناطق الأكثر حرمانًا في القاهرة، مع التركيز على الاحتياجات المادية والاجتماعية والاقتصادية. وقد دمج المشروع بين ترميم المعالم التاريخية، وتطوير المساكن، وتنمية المجتمع. كما تم تدريب الحرفيين المحليين وإشراكهم في أعمال الترميم؛ وتم توظيف المباني المرممة لإعادة استخدامها بما يخدم المجتمع، كتحويلها إلى مرافق تعليمية ورعاية صحية. وقد ساهم المشروع في تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل، على الرغم من استمرار التحديات المتعلقة بالاستدامة وضعف التكامل مع الممارسات الحكومية. وفي أعقاب أحداث عام ٢٠١١، شهدت مصر زيادة ملحوظة في جهود الحفاظ على التراث، بالتزامن مع المبادرات المجتمعية التي تعمل على حماية أصول التراث الثقافي. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة "أنا من الظاهر" و"الأثر لنا" في منطقة الخليفة، والتي تعمل على تعزيز مشاركة المواطنين في الحفاظ على التراث، من خلال ورش العمل، وإعادة تأهيل المباني، وتنمية المجتمع.

وفي الآونة الأخيرة، اتخذت جهود إعادة التطوير العمراني التي تبذلها الحكومة المصرية في القاهرة التاريخية أشكالًا مختلفة، بعضها إيجابي والآخر مثيرٌ للجدل. فمثلًا أثارت عمليات هدم المقابر التاريخية -كمقبرة الإمام الشافعي وعرب اليسار، بهدف تدشين طرق جديدة أو تغيير النسيج التاريخي إلى مرافق تجارية حديثة- استياءً كبيرًا من الجهات المحلية. وعلى الصعيد الآخر، شهد مشروع تطوير جنوب القاهرة، خاصة ما حول الفسطاط إعادة تأهيل إيجابية، فقد تم بناء مساكن جديدة ومساحات عامة عالية الجودة. وبعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء المصري في مارس ٢٠٢١، شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ مشاريع طموحة للتحديث الحضري في القاهرة التاريخية، مع التركيز على ترميم الآثار، وتجديد واجهات المباني، وتطوير الأماكن العامة، وإدخال مرافق سياحية جديدة. وتهدف هذه الجهود إلى تحويل القاهرة التاريخية إلى مكان نابض بالحياة يصلح للسكن والعمل والترفيه.

وعلى الرغم من هذه الجهود، يواجه الحفاظ على المناطق الحضرية في مصر عدة تحديات، خاصة على مستوى أخذ القرار؛ وذلك بسبب المركزية البيروقراطية وتداخل أعمال الجهات الحكومية المعنية، وضعف الإدارة المحلية، ونقص الشفافية. كل ذلك يساهم في انتشار مخالفات البناء وعدم كفاية الخدمات العامة. كما لا تقوم أدوات التخطيط الحضري التي عفا عليها الزمن بدورها في الحفاظ على النسيج الحضري التاريخي، وتنفيذ مشاريع التطوير وإعادة التأهيل. وتمثل عدم القدرة على التحول من النهج "القائم على المشاريع" إلى آخر يُراعي جميع جوانب الحفاظ على المناطق الحضرية، عقبة أساسية أمام الحفاظ على المناطق التراثية الحضرية في مصر. بالإضافة إلى ذلك، توجد ندرة في الفرص الاستثمارية؛ بسبب عدم وجود إطار استثماري يركز على التراث ويشمل خططًا استثماريةً واضحة تشجع المستثمرين على الانخراط في مشاريع الحفاظ على التراث. كما يؤدي التوزيع غير المتكافئ للكثافة السكانية إلى تدهور البنية التحتية ونقص الخدمات؛ في حين يؤدي التدهور البيئي وضعف البنية التحتية إلى تفاقم مشاكل الصحة العامة، وإعاقة التكيف مع تغير المناخ. وكل هذه المشكلات تضعنا أمام حاجة ملحة لوضع سياسات طويلة المدى، وتحسين ممارسات التخطيط الحضري، وتطوير أطر الإدارة الحضرية، بهدف تطوير مناطق تاريخية مستدامة ومرنة.

وعلى الرغم من كل ذلك، برزت أربعة جوانب إيجابية في التجربة المصرية. فأولًا، أظهر مشروع تنشيط الدرب الأحمر مدى فعالية تبني نهج متكامل للحفاظ على المناطق الحضرية؛ وهو بمنزلة نموذج شامل يدمج بين الحفاظ على التراث، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبناء القدرات، بشكل فعال. وقد أدى المشروع إلى تحول ملحوظ في المنطقة، وذلك على الرغم من الحاجة إلى سياسات مستدامة لضمان استمرارية هذا التحول. وثانيًا، ظهر تحسن في بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية بفضل الجهود التي بذلتها وزارة السياحة والآثار، وصندوق التنمية المتحدة، وصندوق الآغا خان للثقافة، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وغيرها من المنظمات؛ وهو ما أدى إلى قبول متزايد لمفاهيم الحفاظ على التراث في المناطق الحضرية. أما ثالثًا، فقد اكتسبت إعادة الاستخدام التكيفي للمباني التاريخية زخمًا على مدى العقد الماضي، على الرغم من الحاجة إلى تحسين آليات توليد الإيرادات من هذه المباني، لضمان استدامة مشاريع إعادة الاستخدام. ورابعًا، أدت الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية مؤخرًا من خلال صندوق التنمية الحضرية ووزارة السياحة والآثار

إلى فهم أفضل للتحديات والفرص في مجال الحفاظ على المناطق الحضرية، وكيفية إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسة على أفضل وجه.

ولإحراز المزيد من التقدم والفعالية، يجب أن يأخذ الحفاظ على المناطق الحضرية في الاعتبار قضايا حضرية أساسية، مثل واقع الاقتصاد السياسي، وتسليع الأراضي، وطبيعة الإدارة الحضرية. كما يجب زيادة أساليب التنمية المتكاملة، والمشاركة المجتمعية، والاستثمار العام. تُقدم القاهرة التاريخية، بنسيجها المدمج، وإمكانية المشي، والتكامل الفعال في استخدامات الأراضي من سكنية وتجارية، دروسًا ثمينة للتخطيط الحضري الحديث. وينبغي للجامعات أن تدمج الحفاظ على المناطق الحضرية في مناهجها الدراسية، لتحسين المعرفة المحلية. كما لا بد من الحفاظ على الموارد، لأهميتها في مشاريع التوسع الحضري لتحقيق الاستدامة، ومعالجة مخاطر تغير المناخ. وأخيرًا، لا غنى عن تنمية القدرات البشرية لتحقيق تحول طويل الأجل نحو جهود الحفاظ على مناطق حضرية مستدامة، قادرة على الصمود، وتضع الناس في مركز اهتماماتها.

أدلة فنية لتقييم وحماية التراث

تبذل العديد من الجهود والمبادرات للحفاظ على المواقع ذات الأهمية التاريخية منذ القدم. كما تم إنشاء مؤسسات وبرامج أكاديمية وآليات قانونية ومالية مخصصة لذلك، جميعها تأتي من تقدير وفخر كل بلد بتراثه الثري. ولضمان الإدارة الفعالة للمواقع التراثية والحفاظ عليها، من الضروري إنشاء نظام معرفي شامل يسهل على أصحاب المصلحة المعنيين الوصول إلى أحدث الأدوات والتقنيات المستخدمة في هذا الصدد.

وفيما يلي، تستعرض "مُدننا" عددًا من الأدوات التي توفرها المنظمات الدولية لمساعدة البلديات على فهم منهجية الإدارة الناجحة لمواقعها التراثية والحفاظ عليها. وتغطي هذه الأدوات مجموعة واسعة من العناصر المرتبطة بالتراث الحضري، بما في ذلك إدارة التراث المعماري، وتوثيق وحماية معارف المجتمعات المحلية، وتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الصلة بالمواقع التراثية.

1

الدليل ١:
تعزيز مجموعة أدوات تراثنا 2.0

2

الدليل ٢:
توثيق المعارف التقليدية - مجموعة أدوات

3

الدليل ٣:
إرشادات ومجموعة أدوات لتقييم الأثر في سياق التراث العالمي

4

الدليل ٤:
حياة جديدة للمدن التاريخية

دليل ١:
تعزيز تراثنا الحضري: أدوات عمل

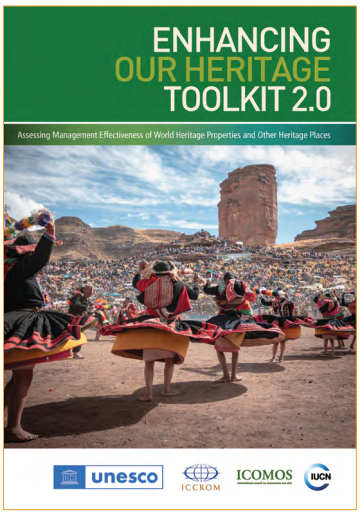

UNESCO, ICCROM, ICOMOS and IUCN, ©٢٠٢٣

https://whc.unesco.org/en/eoh20/

هذه الوثيقة هي جزء من سلسلة "دليل موارد التراث العالمي" التي تهدف إلى توفير الإرشاد للمؤسسات الحكومية وغيرها من سلطات حماية التراث من أجل إدارة المواقع التراثية بصورة أفضل، وذلك من خلال توفير منهجية للتقييم الذاتي لمعرفة مدى فعالية الإدارة.

تستخدم الوثيقة ١٢ أداة لتقييم فعالية إدارة المواقع التراثية. وتضم عدة معايير مثل مدى فهم قيم الموقع التراثي وسماته، ومعرفة العوامل التي تؤثر على المباني الموجودة بالموقع، ومدى ملاءمة المنطقة العازلة للموقع، وترتيبات الحوكمة والأنظمة والتشريعات، وعمليات الإدارة، وتسليم النتائج ورصدها.

وقد تم تصميم الدليل ليكون مرن وقابل للتكيف مع مختلف المواقع والمناطق التراثية، فلكل موقع خصائصه وتحدياته المختلفة. تتكون عملية التقييم الموضحة من عدة خطوات رئيسية، تبدأ بالإعداد والذي يتضمن فهم السياق وتحديد الأهداف وتحديد أصحاب المصلحة. ومن ثم تأتي خطوة جمع المعلومات، والتي تتضمن جمع البيانات عن الموقع وتقييم المخاطر والآثار المحتملة والنظر في تدابير التخفيف. بقوم الدليل بتوجيه المستخدمين خلال مرحلة التنفيذ، حيث يتم اتخاذ الإجراءات لمعالجة التحديات الناشئة وتقليل الآثار السلبية المتوقعة. وقد يتضمن ذلك إجراء تغييرات في السياسات العامة أو جهود الحفاظ على التراث أو أنشطة مشاركة المجتمع. وأخيرًا، يؤكد الدليل على أهمية إعداد التقارير والعمل بناءً على نتائج التقييم. يتضمن ذلك توثيق مختلف مراحل العمل ومشاركة النتائج مع أصحاب المصلحة واتخاذ خطوات لتحسين ممارسات الإدارة ومعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها.

دليل ٢:
توثيق المعارف التقليدية - مجموعة أدوات



World Intellectual Property Organization, ©٢٠١٧

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_1049.pdf

يعد "توثيق المعارف التقليدية - مجموعة أدوات" بمثابة دليل شامل يهدف إلى المساعدة في عملية توثيق المعارف التقليدية ويتناول أهم القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية. كما يوفر إرشادات عملية ويتناول أفضل الممارسات التي تهم الأفراد والمنظمات المشاركة في مشاريع توثيق المعارف التقليدية.

وتضم عملية توثيق المعارف التقليدية وفقًا للدليل عدة جوانب، بما في ذلك فهم اهتمامات ومشاغل المجتمعات المحلية، وتحديد أهداف المشروع، وإجراء تقييم للملكية الفكرية، وتطبيق معايير التوثيق المعاصرة. كما تسلط الضوء على الحاجة إلى المراقبة المستمرة والتفتيش والمراجعة الدورية لضمان الامتثال للمتطلبات وحماية مصالح المجتمعات المحلية. وتحدد أيضًا عملية ضمان التمثيل الفعال وموافقة المجتمعات المحلية، فضلًا عن طرق حماية الخصوصية وسرية المعلومات عند الضرورة.

بشكل عام، يعد هذا الدليل بمثابة مورِد للأفراد والمنظمات المشاركة في توثيق المعارف التقليدية، مع التركيز على حماية حقوق ومصالح المجتمعات المحلية، وتعزيز التعاون وضمان الحفاظ على المعارف التقليدية واستخدامها المستدام لصالح الأجيال القادمة.

دليل ٣:
إرشادات لتقييم الأثر في سياق التراث العالمي



UNESCO, ICCROM, ICOMOS and IUCN, ©٢٠٢٢
https://whc.unesco.org/en/guidance-toolkit-impact-assessments/

يوفر هذا الدليل نهجًا تدريجيًا لتحليل قيم وسمات مباني أو مواقع التراث العالمي وفهمها. وتهدف إلى توجيه المستخدمين حول كيفية استخدام بيان القيمة العالمية الاستثنائية (OUV) كأساس لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي لأي من الإجراءات المقترح تنفيذها على أي من منشآت التراث العالمي. كما تهدف إلى أن تكون بمثابة المرجع الأول في عملية التنمية المستدامة للتراث، وتوفر أدوات عملية لإجراء تقييمات الأثر لمواقع التراث الثقافية والطبيعية.

ينقسم الدليل إلى عدة خطوات، بما في ذلك إيجاد بيان القيمة العالمية الاستثنائية، وتحليل البيان، واستخراج قيم التراث وتنظيمها، وتحديد قيم التراث/ الحفاظ الأخرى، وإنشاء جدول القيم والسمات. كما يشدد أيضًا على أهمية فهم القيمة العالمية الاستثنائية وخصائص الموقع، وإجراء تقييمات الأثر، والنظر في البدائل، وإشراك أصحاب المصلحة في كل مراحل العملية.

كما يسلّط الضوء على الحاجة إلى المشاركة الفعالة من قبل أصحاب المصلحة، وتكامل وجهات نظر التنمية المستدامة، ومراحل المراجعة والمتابعة. فهو يهدف بشكل عام إلى توفير نهج هيكلي ومنظم لفهم وتوثيق قيم وسمات مواقع التراث العالمي، وإجراء تقييمات الأثر، وتعزيز حماية الأماكن ذات الأهمية التاريخية والحفاظ عليها.

دليل ٤:
حياة جديدة للمدن التاريخية

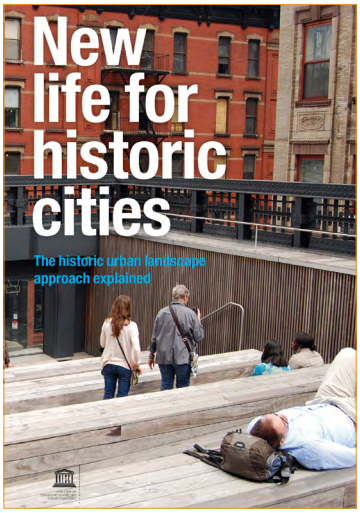

UNESCO, ©٢٠١٣
https://whc.unesco.org/en/activities/727/

تحدد وثيقة "حياة جديدة للمدن التاريخية" السمات الأساسية أسس منهجية إدارة المدن التاريخية والحفاظ عليها بما يعزز من قابليتها للعيش. كما تبرز أهمية التراث الحضري في تعزيز جودة المناطق الحضرية وتعزيز التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.

وتدعو الوثيقة إلى اتباع نهج شمولي يدمج أهداف الحفاظ على التراث الحضري في أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. كما تسلّط الضوء على الحاجة إلى المشاركة النشطة من القطاعات العامة والخاصة والمدنية للحفاظ على المدن التاريخية والمعاصرة والاحتفاء بها بشكل أفضل.

تقسم الوثيقة المدينة إلى مكونات مختلفة لتسليط الضوء على العوامل المستمرة التي تشكلها، مثل التنوع العمراني والاجتماعي والهوية والبنية التحتية والقيم الاجتماعية والاقتصاد والثقافة والعوامل الجغرافية. فمن خلال الاعتماد على نهج "المشهد الحضري التاريخي"، الذي ينظر إلى المدينة ككيان مستمر عبر الزمان والمكان، تهدف الوثيقة إلى تعزيز قيم الممتلكات، وزيادة الإيرادات، وتعزيز اتصال المجتمع بالمكان. ويساعد هذا النهج الشامل على فهم وتقدير الديناميكيات المعقدة التي تحدث داخل المدينة بشكل أفضل.

وتقدم الوثيقة أيضًا أمثلة على أفضل الممارسات المعمول بها في هذا الصدد وتعرض العديد من المشاريع والمبادرات التي نفّذت نهج المشهد الحضري التاريخي بنجاح. ومن بين الأمثلة على ذلك، "حديقة هاي لاين العامة" في مانهاتن ومبادرة "بلاي ذا سيتي" في إسطنبول.

حراك المدن



صورة: جامع النوري، الموصل
©٢٠٢٤ اليونسكو

الهوية التاريخية للمدن في مشاريع إعادة الإعمار بعد الصراعات والكوارث في الموصل وبيروت

لا تُدمر النزاعات المسلحة والكوارث الكبرى المشهد الحضري للمدن فحسب، بل تقضي أيضًا على الترابط المجتمعي والهوية الثقافية والتاريخية. وفي هذه الحالة لا يمكننا الاكتفاء بالعمل على إعادة إعمار المباني والبنية التحتية فحسب، فنحن بحاجة لإعادة إحياء التراث الثقافي أيضًا، حتى يسترجع الناس ما يربط بعضهم ببعض وبالمكان وتدب الحياة فيه مرة أخرى. ونستعرض خلال هذا المقال الموجز جهود مدينة الموصل للتعافي وإعادة الإعمار، كما سننظر أيضًا إلى إجراءات إصلاح الأضرار التي تسبب بها انفجار مرفأ بيروت بعام ٢٠٢٢.

الموصل

تزخر مدينة الموصل على مر التاريخ بكونها أحد المراكز والثقافية المميزة في العراق، فقد كانت شاهدةً على مختلف الحقب الزمنية والأحداث التاريخية المهمة. إلا أن الحرب حوّلت ٨٠٪ من المدينة القديمة والأحياء المحيطة إلى أنقاض، وأثرت بقوة على الترابط المجتمعي والهوية الثقافية والتاريخية للمدينة.

وقد أطلقت العديد من المبادرات لترميم المدينة بمشاركة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والسلطات



صورة: مبنى تراثي مدمر نتيجة حادثة انفجار ميناء بيروت
©٢٠٢٠ حسن شعبان | بلومبرغ

المحلية والمنظمات الدولية؛ من أجل توفير الموارد والخبرات اللازمة لإعادة بناء التراث الحضري، وترميم الهوية المجتمعية والثقافية للمدينة في أسرع وقت ممكن. وقد تبنت بعض هذه المبادرات نهجًا شاملًا يركز على إعادة إحياء كافة جوانب حياة المدينة القديمة، بينما ركزت مبادرات أخرى على إعادة إعمار مبانٍ أو مناطق محددة فقط.

ومن ضمن أبرز المبادرات الشاملة هي مبادرة اليونسكو "إحياء روح الموصل"، التي أُطلقت في عام ٢٠١٨، بهدف إعادة بناء تراث المدينة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم عودة الأهالي. أما جهود السلطات المحلية، فقد تضمنت تدشين المشاريع التي تحسن الخدمات والأماكن العامة في المقام الأول، مثل مشروع تطوير الواجهة النهرية على طول نهر دجلة. بينما أدّت جهود المجتمع المحلي مثل الملاك المحليين والمتبرعين، دورًا مهمًا في إعادة بناء الأسواق والبازارات، وأظهروا اهتمامهم الكبير بالتراث والثقافة؛ وخير مثال على ذلك هو إعادة بناء عائلة الجليلي للورش والخانات القديمة. أما بخصوص المؤسسات غير الحكومية، فقد قامت "مؤسسة بيتنا للثقافة والتراث والفنون" التي يقع مقرها في مبنى تراثي عمره ١٠٠ عام والتي رممته بنفسها، بتولي مسؤولية ترميم مجموعة من المباني الأثرية الهامة مثل مسجد النوري. كما حرصت اليونسكو أيضًا، على إشراك مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في جهودها لإعادة الإعمار، ودمج الموارد المحلية في برنامجها الأوسع لإعادة التأهيل.

كما أولت المنظمات الدولية والمحلية اهتمامًا خاصًا بدور الثقافة في إحياء الموصل. وشمل ذلك ترميم دور السينما والموسيقى، وغيرها من المراكز التي تحتضن الإبداع. كما بُذلت العديد من الجهود أيضًا لرفع مستوى التعليم، سواء من خلال تدريب المعلمين، أو إعادة بناء المدارس والمكتبات، أو تمكين الشباب وزيادة فرص توظيفهم من خلال التدريب الوظيفي. كما ساعد إشراك المجتمع المحلي في عملية الحفاظ على التراث من تعزيز التماسك الاجتماعي والشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه تراث الموصل.

بيروت

يعد انفجار مرفأ بيروت أحد أقوى الانفجارات غير النووية في التاريخ. فقد تسبب الانفجار في دمار الأحياء القريبة وحتى ٥ كيلومترات من موقع الميناء. وكانت هذه الأحياء تشتهر قديمًا بأهميتها التاريخية وتراثها المعماري الغني، ولكنها شهدت تحولًا حضريًا كبيرًا منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي. حيث حلّت المطاعم والمقاهي والمعارض الفنية محل المتاجر التقليدية، بينما أُقيمت بعض المباني الشاهقة الراقية على أنقاض المباني التاريخية المهجورة.

وقد وقع الانفجار في وقت يشهد فيه لبنان أزمات اقتصادية وسياسية كبيرة، وهو ما أدى إلى عدم قدرة المؤسسات العامة الاستجابة بفعالية لجهود إعادة الإعمار. ونتيجة لذلك، تولى المجتمع المدني والأهلي والمنظمات الدولية هذه المسؤولية. ورغم عيوب هذا النهج، مثل عدم التكامل بين الجهود وتكرار الأعمال المشابهة وضعف الرقابة وصعوبة ضمان جودة المبادرات المنفذة، إلا أنه استطاع في ثلاث سنوات إعادة إعمار ٧٠٪ من المباني المتضررة..

وقد كان التحدي الرئيس في جهود إعادة إعمار الأحياء المتضررة هو الحفاظ على التراث العمراني، نظرًا لأهمية هذه المباني والأماكن العامة للسكان، وكونها جزءًا متأصلًا من

تاريخ المدينة. واستجابة لهذا التحدي، عملت بعض المنظمات، وخاصة التي يطغى عليها الطابع الهندسي والتخصصي، إجراءات فورية لتدعيم المباني التراثية قبل تعرضها للمزيد من التدهور، تلاها إجراء تقييمات للأضرار ووضع إستراتيجيات الترميم المناسبة. وكان تأمين الأموال اللازمة لجهود الترميم أمرًا ضروريًا أيضًا، غير أن المنظمات الدولية والمؤسسات المحلية والجهات المانحة الفردية عملت على توفير السيولة اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ العديد من التدابير الفورية لإعادة تسكين السكان، إضافةً لتجميد تصاريح البناء الجديدة والمعاملات العقارية في المنطقة؛ لمنع استغلال الكارثة من قبل مطوري العقارات الذين يسعون إلى بناء العقارات الشاهقة مكان تلك المباني التاريخية. سعت بعض المنظمات للعمل على ترميم مجموعات من المباني المتجاورة بما يسمح بتحسين واقع الحيز العام فيما بينها، غير أن ذلك بقي حالات ظرفية، وظل التركيز في المقام الأول على ترميم المباني، وتجاهل الحيز العام؛ وذلك لغياب الدولة ومؤسساتها عن أغلب الأعمال.

وتسلط الجهود المحلية -التي تم القيام بها في الموصل وبيروت- الضوء على أن المبادرات المحلية التي غالبًا ما تحقق تأثيرًا ملحوظا في هذا النوع من الظروف؛ لسهولةِ وسرعة تنفيذها على أرض الواقع. ولكن في ظل عدم وجود إستراتيجية شاملة، تكون هذه الجهود مهددة على المدى البعيد؛ بسبب ضعف الرقابة، والمشاركة المحدودة للسلطات المحلية، وعدم التكامل في جهود إعادة الإعمار. ولكن على الرغم من كل ذلك، تُظهر مجموعة المبادرات التي تم رصدها في كل من الموصل وبيروت تنوع النُهج والأساليب التي تم اتباعها في مشهد التنمية الحضرية بالوطن العربي، من أجل إعادة إعمار الأماكن التراثية بعد النزاعات والكوارث.



صورة: مجموعة مباني مدمرة نتيجة حادثة انفجار ميناء بيروت ٢٠٢٠
©٢٠٢٤ جوزف خوري | @joekhourystudio | Project @bouyoutbeirut



صورة: جدة التاريخية
©٢٠٢٤ ME Construction News | Google

إحياء الهوية الثقافية وتعزيز قطاع السياحة

تنمية التراث في جدة القديمة والمحرق

تتمتع المدينة القديمة في جدة بتاريخ عريق يعود لأكثر من ٢٥٠ عامًا قبل الميلاد. وقد تطورت المدينة على مر الزمان لتتحول من مجرد منطقة مخصصة للصيد إلى واحدة من المدن الرئيسة في المملكة العربية السعودية. وقد ساعدت الحقب التاريخية المختلفة التي عاصرتها المدينة على منحها تراثًا غنيًا وأصولًا ثقافية متميزة، جعلتها ضمن مواقع التراث العالمي لمنظمة اليونسكو (UNESCO). حيث تضم المدينة القديمة أكثر من ٦٠٠ مبنى تراثي، و٣٦ مسجدًا أخرى ذات أهمية دينية كبيرة، فضلًا عن الممرات التاريخية، والميادين، والواجهة البحرية التي كانت تعد بمنزلة الطريق الرئيس الذي يمر به الحجاج.

ولكن تسببت العديد من العوامل، على رأسها التوسع الحضري السريع، في ضرر كبير على المواقع التراثية بالمدينة.

وترجع أولى محاولات الحفاظ على تراث المدينة إلى سبعينيًّات القرن الماضي؛ حيث تم تدشين مخطط حضري شامل لإعادة ترميم وإحياء المدينة القديمة. ولكن التغييرات السريعة التي شهدتها جدة بعد ذلك جعلت المكان أمام تحديات جديدة لم تكن في الحسبان، أدت جميعها في النهاية لتدهوره مرة أخرى. وهو ما يسلط الضوء على أهمية إعادة تقييم خطط الحفاظ على التراث وتطويرها بصورة دورية، خاصة تلك المرتبطة بالمواقع التراثية ذات الصلة بالحياة اليومية للسكان

البلدة القديمة

وعلى الرغم من تدشين العديد من المبادرات منذ ذلك الحين لإعادة إحياء المدينة التاريخية، بما في ذلك خطة أمانة جدة للمحافظة على البلدة القديمة، إلا أن مشروع "إعادة إحياء جدة

التاريخية" أو ما يُعرف بمشروع "البلد" يظل أكثرها تميزًا. فقد تم إطلاق المشروع في عام ٢٠٢١، وتأسيس شركة تطوير للمنطقة تابعة لصندوق الإستثمارات العامة السعودي. ويهدف المشروع إلى تطوير البيئة الحضرية والحفاظ على المباني ذات القيمة المعمارية والتراثية، فضلًا عن تحسين البنية التحتية والخدمات العامة وتعزيز الثروات البيئية والطبيعية للمدينة. كما يهدف أيضًا إلى تحسين جودة الحياة وإعادة تنسيق المشهد الحضري العام. ويُعد هذا المشروع من أكبر المشروعات في جدة، ويحمل أهمية اقتصادية كبيرة، لكونه سيساهم في تحفيز السياحة بالمملكة.

ومن أجل ضمان التنفيذ الفعال لتلك الأهداف، يضم المشروع سلسلة من المشروعات الفرعية التي تتنوع ما بين عمليات ترميم المباني التاريخية وتطوير الواجهة البحرية وإعادة إحياء الأسواق التاريخية للمدينة، وجهود أخرى تخص تعزيز قطاع الضيافة. ومن المقرر أن يتم ترميم ٦٥٠ مبنى تاريخيًا، و٥ أسواق، و٣٦ مسجدًا، فضلًا عن تطوير ١,٢ كيلومتر مربع من الممرات، والمساحات العامة، ومسطحات مائية جذابة. وقد خصص المشروع مساحات واسعة للمكاتب والمحلات التجارية، مع أكثر من ٣٠٠٠ وحدة فندقية في المباني المرممة. ويهدف هذا الاهتمام بقطاع الضيافة إلى تحويل هذا الموقع التراثي إلى منصة عالمية تحكي تاريخ المدينة أمام الزوار من كافة أرجاء العالم.

ويرجع تميز هذا المشروع إلى استحواذه على حرص واهتمام الحكومة السعودية والاستثمارات الضخمة المخصصة لضمان نجاحه. وقد تم بالفعل ترميم أكثر من ٥٠ مبنى وتدشين ٣ فنادق تراثية حتى الآن، وتهدف الحكومة إلى جذب ما يزيد على ٢٠ مليون زائر لـ"البلد" سنويًا بحلول عام ٢٠٣٥. كما أن من المتوقع أن يوفر هذا المشروع أكثر من ٢٥٠٠٠ فرصة عمل حتى نهاية هذا العام.

مسار اللؤلؤ، المحرق

ومن ضمن المواقع المدرجة أيضًا على قائمة التراث العالمي لليونيسكو منذ عام ٢٠١٢، والتي تم إحياء تاريخها الغني، وتعزيز النشاط السياحي فيها هو "مسار اللؤلؤ" بمدينة المحرق بالبحرين. ويعود تاريخ هذا الموقع لأكثر من ٢٠٠٠ عام قبل الميلاد، وقد سُمّيَ بهذا الاسم تيمنًا بقيام السكان قديمًا بالغوص في هذا المكان للبحث عن اللؤلؤ. ولكن مع تراجع ذلك النشاط وفي ظل التوسع الحضري بالمحرق، عانت المباني التاريخية من التدهور. وقد أعلنت اليونسكو أن هذا الموقع هو آخر الأماكن التي تقف شاهدة على صيد اللؤلؤ بالطرق التقليدية، وهو مثال فريد من نوعه للاستخدام التقليدي لموارد البحر، وتفاعل الشعوب مع البيئة الطبيعية من حولهم

وقد تم الإعلان رسميًا عن إعادة إحياء مسار اللؤلؤ في عام ٢٠١٥، كجزء من "إستراتيجية الحفاظ على المحرق" التي تهدف لتوثيق رحلة استخراج اللؤلؤ البحريني من قاع البحار وحتى وصوله للأسواق العالمية. وقد ضمت محاولات إعادة إحياء المكان ترميم ١٧ مبنى تاريخيًا، و٣ مناطق لنمو المحار، وعدد من المراكز السياحية والميادين العامة، بالإضافة إلى تطوير أكثر من ٣٠٠ وجهة من الواجهات الخارجية للمباني. ويتزين المسار الممتد على طول ٣ كيلومترات بأعمدة الإنارة الجذابة، بدءًا من قلعة بو ماهر التاريخية التي تم إنشاؤها في أربعينيات القرن التاسع عشر، إلى بيت سيادي الذي يعد بمنزلة متحف صيد اللؤلؤ الرئيس.

وللحفاظ على الهوية التاريخية لهذا الموقع، تم استخدام قطع من عرق اللؤلؤ لتزيين مرافق المساحات العامة؛ بينما تم بناء المحلات من الحجر المرجاني التقليدي والجص الجيري. ولا تكمن أهمية مسار اللؤلؤ في الحفاظ على التراث فحسب، بل تتمثل أيضًا في الجهود الدؤوبة التي بُذلت لإنعاش الاقتصاد المحلي، وبناء مساحة عامة نابضة بالحياة يتمتع الجميع بجمالها؛ حيث يأتي المسار مع ١٧ ميدانًا عامًا مزينًا بالمظلات.

ولا يسلط هذا المشروع الضوء فقط على دور المؤسسات العامة في إنجاح مثل هذا النوع من المشروعات، بل أيضًا على التأثير الإيجابي لمشاركة وتفاعل الخبرات المختلفة معًا، بما في ذلك مستشارو الشؤون التراثية، ومستشارو النقل، والأهم من ذلك أصحاب البيوت الذين ساهموا في التخطيط لحماية هذا التراث.

ببساطة، تعكس مبادرة جدة والمحرق عمق التاريخ الغني بالتراث في المشهد الحضري المعاصر للمدن العربية، فضلًا عن استعداد الحكومة والمجتمعات المحلية لاتخاذ خطوات حقيقية؛ من أجل إعادة إحياء تراثهم الغني، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.



صورة: قلعة بوماهر، طريق اللؤلؤ، المحرق
©٢٠٢٤ هيئة البحرين للثقافة والآثار



صورة: باب البحر, تونس
©٢٠٢٤ Chermiti Mohamed | Unsplash

من تونس والقاهرة

تأهيل الأحياء القديمة بمشاركة السكان

من ضمن التحديات الرئيسية التي تواجهها مشاريع الحفاظ على التراث هو تأثيرها المحتمل على الحياة اليومية لسكان المناطق الموجودة ضمن نطاق التنفيذ. لذلك، بدأت العديد من البلدان في تبني إستراتيجيات الحفاظ على التراث التي تعطي الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عند التخطيط لإعادة تأهيل المناطق التاريخية. ويضم الوطن العربي بالفعل نموذجين مميزين حول كيفية الحفاظ على التراث دون الإضرار بالمجتمع المحلي في الوقت ذات: الأول هو مشروع إعادة تأهيل المباني السكنية بالبلدة القديمة في تونس، والثاني هو مشروع تطوير حي الدرب الأحمر بالقاهرة التاريخية.

تونس

فمنذ خمسينيَّات القرن العشرين، كانت مدينة تونس الوجهة الأولى التي يقصدها سكان الريف في سياق الهجرات الداخلية التي عرفتها البلاد، وهو ما أدى إلى تدكس السكان في مباني البلدة القديمة التي كانت مكتظة في الأساس. وقد أدى ذلك إلى ظهور ما يُعرف بـ "الوكالة" وهي كلمة تشير إلى ظاهرة المباني السكنية المكتظة بالسكان الذين يعيشون جميعًا في ظروف غير صحية. وقد شكل زيادة تلك المباني على مر السنين تحديات كبيرة على المستوى الاجتماعي، والبيئي، والنظافة العامة.

وبناءً عليه، أطلقت الحكومة المحلية في عام ١٩٩١ مشروع إعادة تأهيل المباني السكنية بالبلدة القديمة في تونس، بهدف إصلاح الظروف السكنية التي كانت تؤثر على ٣٠٠٠ تقريبًا من

الأسر موزعين على ٦٠٠ مبنى غير حضري في وسط المدينة. وقد تبنى المشروع نهجًا مزدوجًا يعطي الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان، مع إعادة إحياء البلدة التاريخية في الوقت ذاته.

وبالرغم من صعوبة تنفيذ الإصلاحات المقترحة، إلا أنه تمت إعادة إعمار معظم المباني مع تصنيف ١٣ مبنى ضمن المباني ذات القيمة التاريخية والمعمارية. وقد تم بعد ذلك تطوير مجموعة من الخطط للنظر في كيفية إعادة استخدام تلك المباني بما يخدم المصلحة العامة.

واستكمالًا لرحلة المشروع في تحسين جودة حياة أفراد المجتمع، تم إعادة استخدام المواقع التاريخية على نحو يلبي احتياجات سكان تلك المناطق. فقد تم استخدام المدرسة المنتصرية التي تم بناؤها في القرن الخامس عشر، فعلى سبيل المثال كروضة أطفال، وحصن البصيلي كورشة عمل، وعدد آخر من المباني التاريخية، سواء كمكتبة أو كمركز لرعاية المسنين، أو مقر للمؤسسات الثقافية. وقد تم إجراء العديد من الدراسات الاستقصائية الشاملة التي تهدف إلى تحديد الملامح الاجتماعية والاقتصادية والدخل المادي والإمكانيات والالتزامات المالية للأسر في المباني غير الحضرية، للتأكد من أن التعديلات ستكون مستدامة ومفيدة للمجتمع.

واعتمد المشروع العديد من الآليات التمويلية والتشريعية، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية للمالكين، لضمان استدامة تنفيذ جهود إعادة الإعمار، وتمكين الأهالي من تحسين واقع مساكنهم ومتاجرهم. وقد تم الانتهاء من المشروع في عام ٢٠١٣ بإجمالي ٤٠٠ مبنى مرمم، وتوفير حياة كريمة لما يزيد على ٣٥٠٠ أسرة.

القاهرة

وبالمثل، انصب التركيز عند وضع خطة الحفاظ على التراث في حي الدرب الأحمر بالقاهرة بشكل أساسي على احتياجات المجتمع المحلي؛ حيث إن لهذا الحي الذي يتميز بالتراث الإسلامي الغني كثافة سكانية تزيد على ١٠٠٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع تقريبًا، مع انتشار الفقر وغياب خدمات البنية التحتية.

وقد انطلق المشروع عام ٢٠٠٠ بمبادرة من صندوق الآغا خان للثقافة وبالتعاون مع الحكومة المحلية، بهدف إعادة إعمار المباني السكنية دون إحداث تغيير في الطابع المعماري لها. وتضمن المشروع دراسات دقيقة امتدت لأكثر من عام، وتضمن أيضًا توثيقًا شاملًا لأساليب المعيشة، وأنماط الأنشطة في حي الدرب الأحمر. وقد بدأ المشروع بتطوير ١٠ مبانٍ فقط، بهدف تحديد المعايير الإجرائية والمالية، وغيرها من المعايير التي ينبغي أخذها في الاعتبار قبل توسيع نطاق تنفيذ المشروع. وقد نجح المشروع في تطوير ٨٥ مبنى وإنشاء العديد من الخدمات المجتمعية، بما في ذلك مركز للرعاية الصحية وآخر للأعمال التجارية. كما تمت إعادة تأهيل المساحات العامة في الميادين الصغيرة في حي الدرب الأحمر، مثل ميدان أصلم، والأسواق المحلية، مثل سوق التبليطة. ونُظمت ورش عمل تدريبية مكثفة حول الممارسات التقليدية في البناء قبل أن يبدأ العمال في تنفيذ المشروع، للتأكد من عدم الإخلال بالهوية التاريخية للمكان.





صورة: من صور البرنامج: أبنية سكنية قبل (فوق) وبعد (تحت) إعادة التأهيل
©٢٠٢٤ تضامن

ومن ضمن أبرز الجوانب الإيجابية للمشروع على مدار سنوات التنفيذ الست، توفير القروض الصغيرة للسكان، خاصة النساء؛ لبدء أعمالهم التجارية الصغيرة الحجم، وتحسين مستوى معيشتهم. ولم تكن كل هذه المبادرات لتنجح دون إنشاء جمعية الدرب الأحمر للأعمال التجارية غير الحكومية، ومركز تنمية صحة الأسرة. وهو ما يشير إلى أهمية تأسيس هيئات مؤسسية أهلية ذات إدارة مستقلة، وإتاحة آليات التمويل للمشروعات التي تتعلق بظروف اجتماعية واقتصادية معقدة.

وكما رأينا في النموذجين السابقين (الوكالة والدرب الأحمر)، فإن التعاون والاهتمام بحماية النسيج الاجتماعي يمكن أن يؤديا دورًا بالغ الأهمية، لنجاح مشروعات إعادة إحياء المناطق الحضرية؛ فالمناطق التاريخية هي أكثر من مجرد هياكل مادية، إنها تجسد المجتمع الذي يعيش بداخلها وتزيد من شعورهم بالانتماء. ولذلك، فإن أي مشروع إعادة تأهيل في مثل هذه المناطق يجب أن يعطي الأولوية للحفاظ على النسيج الاجتماعي وتعزيزه، بالإضافة إلى ترميم المباني التاريخية. ولا يقتصر ذلك على احترام ارتباط السكان بأحيائهم فحسب، بل أيضًا الحفاظ على الطابع والهوية الفريدة للمكان، من أجل الأجيال القادمة.



صورة: درج بمقبض خشبي يؤدي إلى منزل زينب خاتون التراثي، الدرب الأحمر
Halit Sadik | Shutterstock ©٢٠٢٤

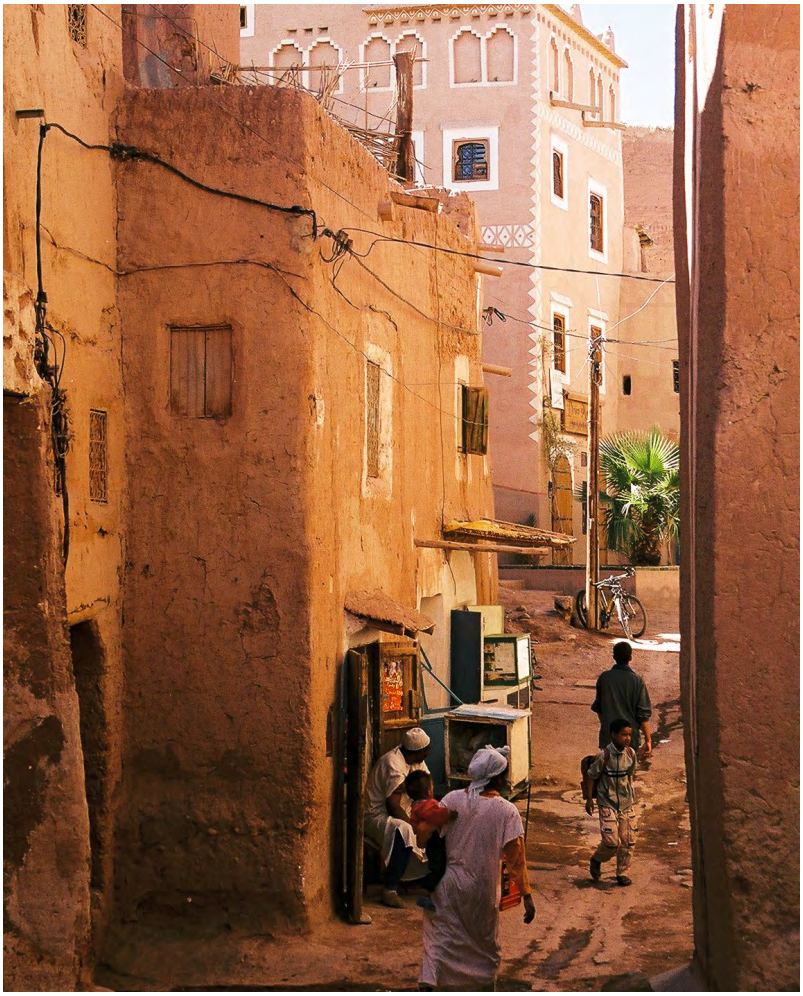

صورة: قصبة تاوريرت، ورزازات
Alexander Leisser | Wikimedia commons ©٢٠٠٢

إعادة إحياء المواقع التراثية المهجورة

جهود الترميم في مدينة ورزازات

لا يكتمل الحديث حول التراث دون ذكر المغرب، ذلك البلد الذي يضم أكثر من ١٥٠٠٠ موقع ومعلم تاريخي، ويأتي في صدارة الدول الإفريقية التي تضم مواقع تاريخية مدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو. كما تعد الجهود التي تبذلها الحكومة المغربية من أجل الحفاظ على التراث نموذجًا يُحتذى به في المنطقة؛ حيث تحتفي بالأشكال المادية وغير المادية للتراث، بما في ذلك الموسيقى، والحرف اليدوية، وفنون الرقص، واللغة.

تغيب صور المدن التاريخية الكبرى (مراكش، وفاس، والرباط...إلخ) وأعمال الترميم فيها الكثير من أعمال إدارة التراث الحضري الأخرى في المغرب والتي لا تقل عنها أهمية. وأحد أهم هذه الأعمال هي المبادرات التي تم تنفيذها في الكثير من القصبات (الحصون) والقصور (القرى المحصنة) المهجورة وتحويلها إلى مواقع استقطاب سياحي واقتصادي محلي. نستعرض من خلال هذا المقال اثنين من هذه المبادرات التي تم تنفيذها في مدينة ورزازات، التي تعد بمنزلة متحف حي للعمارة المغربية الطينية القديمة؛ تحديدًا مبادرة إعادة إعمار قصبة تاوريرت وقصر آيت بن حدو المدرج ضمن موقع التراث العالمي لليونسكو.

بالرغم من أن معظم قصبة تاوريرت قد بُني في القرن التاسع عشر، إلا أنها تضم مجموعة من المباني التي تعود للقرن السابع عشر. وتتكون القصبة في الأساس من مجموعة المباني العريقة، من بينها إسطبلات، وورش حرفية، وأسواق، وآبار، وحمامات، وبيوت سكنية. ورغم سحر وروعة المكان، إلا أنه عانى من التدهور بعد أن هجره السكان. وقامت وزارة الثقافة بوضع المكان تحت رعايتها في تسعينيات القرن الماضي، بعد

أن أنشأت هيئة مستقلة تهدف للحفاظ على التراث المعماري وترميمه وتجديده في منطقة الأطلس، وأودية منطقة ما قبل الصحراء الكبرى في المغرب.

وكان عام ٢٠١١ بداية لمرحلة جديدة في تاريخ قصبة تاوريرت؛ حيث بدأت أعمال الترميم في المكان بهدف وضع نموذج شامل يمكن استخدامه لاحقًا لتطوير المواقع ذات الطابع المماثل. وقد بدأ المشروع بتوثيق شامل للموقع، بما في ذلك النمذجة الرقمية، والبحث في مصادر التاريخ الأرشيفي والشفوي. وقد أولى المشروع اهتمامًا بالحفاظ على العناصر المادية للتراث، من خلال البحث عن أفضل الطرق التي قد تساعد في الحفاظ على تقاليد البناء المحلية والهياكل الأصلية للقصبة. وتضمن ذلك تدريب القوى العاملة المحلية على تقنيات الهندسة المعمارية الطينية، للتأكد من أن أعمال الترميم تتماشى مع أساليب العمارة التقليدية. كما عمل فريق المشروع بشكل وثيق مع المجتمع المحلي، لتحديد أفضل الاستخدامات الممكنة للمباني التي تم ترميمها، وتحديد العناصر التراثية الهامة التي تحتاج إلى الحماية. وضمت الاستخدامات المقترحة للقصبة مركز أبحاث يركز على العمارة الطينية، ومتحفًا إثنوغرافيًا، وقاعات عرض ثقافية، ومكتبًا للمعلومات السياحية، ودار ضيافة، ومطاعم، وأماكن عامة، ومكانًا للصلاة. وقد تم الانتهاء من أنشطة المشروع على مدار فترة استغرقت ٥ سنوات، وُضعت خلالها أيضًا الوثيقة التي تنص على الخطة الطويلة المدى لعمليتَي الحفاظ وإعادة الإعمار.

وقد بُذلت جهود مماثلة في قصر آيت بن حدو، الذي كان تاريخيًا بمنزلة محطة مهمة على الطريق التجاري الذي يربط السودان بمراكش. وهو يضم مجموعة من المساكن التي يُقدر أنها بنيت قبل القرن السابع عشر، وقد أُدرج في قائمة مواقع التراث العالمي لمنظمة اليونسكو عام ١٩٨٧. وعلى غرار قصبة تاوريرت، عانى القصر من قلة أعمال الصيانة والإصلاحات بعدما هجره سكانه.

لكن بدءًا من مطلع تسعينيات القرن الماضي، تم تنفيذ سلسلة من التدخلات لترميم الموقع، بهدف تنشيط وتعزيز قيمته التراثية. ولكن لم تُبذل جهود ملموسة إلا في عام ٢٠٠٦ بالشراكة مع العديد من أصحاب المصلحة؛ حيث تم تطوير خطة لحماية القصر وترميمه. وقد استمرت هذه الخطة لمدة ٦ سنوات، نفّذت خلالها عدة مبادرات للحفاظ على الموقع بشكل شامل. فعلى المستوى العام، شمل ذلك ترميم الشكل الحضري للقصر، مع التركيز على الأماكن العامة والمعالم وأنماط الشوارع. وفيما يتعلق بالعناصر المعمارية، حافظت عملية الترميم على البنية الأصلية، وحافظت على مواد وتقنيات البناء التقليدية، لا سيّما الأبواب والنوافذ القديمة التي استُخدم في صناعتها الخشب. كما تم ترميم الأماكن العامة والقصبات الثلاث والمنازل والأسواق وأماكن العبادة المختلفة. لتعود جهود الترميم مرة أخرى عام ٢٠١٦ بعد الدمار الذي خلفه فيضانات عام ٢٠١٤. كما تم وضع أطر قانونية، في شكل خطة تطوير وحماية لتنظم التدخلات والتطويرات المسموح بها في محيط الموقع.

ولكن للأسف، في عام ٢٠٢٣، كان كل من قصبة تاوريرت وقصر آيت بن حدو من بين ٢٧ موقعًا تاريخيًا تعرضت لأضرار كبيرة نتيجة للزلزال المدمر الذي ضرب البلاد. وأظهر الفحص أن عددًا من المباني في كلا الموقعين قد تعرضت لعدد من الشقوق مع انهيارات جزئية. ومنذ ذلك الحين، تجرى الدراسات حول كيفية إعادة ترميم الأجزاء المتضررة، وسط إلحاح المجتمعات المحلية على الإسراع في البدء بذلك.

ويظهر من خلال المثالين السابقين أنه حتى في الحالات التي تبقى فيها المواقع التراثية مهجورة ومهملة لمدة طويلة، يمكن للتدخلات المدروسة التي تأخذ في الاعتبار خصوصيات المواقع تحويلها الى أماكن نابضة بالحياة، تدعم تطور الاقتصاد المحلي وتظهر التاريخ العريق والهوية الخاصة للمناطق.



صورة: آيت بن حدو، المغرب
Tao Heftiba | Unsplash ©٢٠١٨

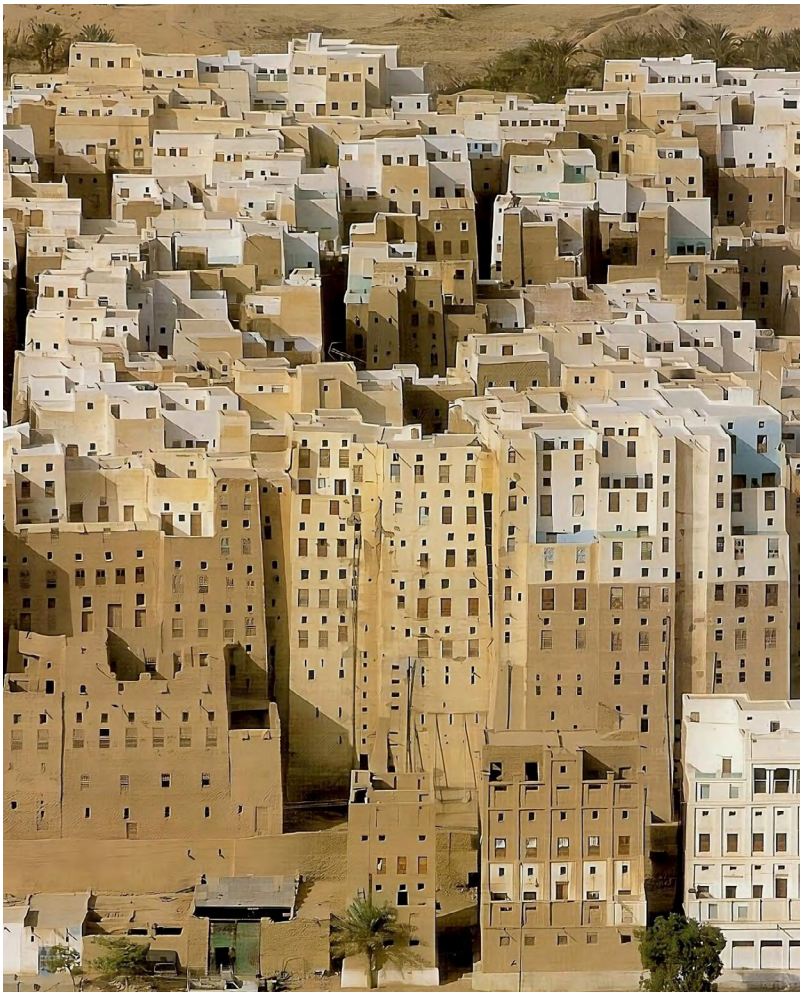

صورة: شبام، اليمن
Hidden Architecture ©٢٠٢٤

نماذج من اليمن ولبنان

تنمية الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية من خلال الحفاظ على التراث

يؤدي الحفاظ على تراث المدن والأصول الثقافية وإداراتهما دورًا حيويًا في تنمية الاقتصاد المحلي. على الرغم من أن مشروعات الحفاظ على التراث تتطلب سيولة نقدية كبيرة، إلا أنها تعود بنفع أكبر على كل من الدول والمجتمعات المحلية إذا تم التخطيط لها جيدًا. ويتناول هذا المقال أمثلة من مدن عدة في اليمن ولبنان أدت مشروعات الحفاظ على التراث التي تم تدشينها إلى زيادة فرص العمل.

اليمن

يعد اليمن موطنًا للعديد من مواقع التراث العالمي، مثل مدينة شبام، ومدينة صنعاء القديمة، وحاضرة زبيد، وأرخبيل سقطرى. لكن تعاني كل تلك المواقع حاليًا من التدهور نتيجة للصراعات التي شهدها البلد في الفترة الأخيرة، والافتقار إلى الصيانة والتمويل، وقلة الأدوات التكنولوجية التي من شأنها تسهيل عملية التطوير. وقد أثر هذا الصراع على حياة الشعب اليمني وأدى إلى النزوح القسري، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع معدلات البطالة.

انطلقت في عام ٢٠١٨ مبادرة دولية بعنوان "النقد مقابل العمل: تعزيز فرص سبل المعيشة لشباب المدن في اليمن" والتي تهدف إلى توفير فرص عمل من خلال مشاريع تطوير قطاع التراث الثقافي في المدن التاريخية، مثل صنعاء، وشبام، وزبيد، وعدن. واستهدفت المبادرة أيضًا تعزيز قدرات الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني، واضعة الشباب في مقدّمة اهتماماتها. وبدأ المشروع بإجراء دراسة شاملة بمشاركة المجتمعات المحلية، لتقييم الضرر الذي أصاب المواقع التراثية. وبعد أن تم تحديد المواقع التراثية التي سيكون لها الأولوية في تقييم الضرر، وُضعت الإرشادات لضمان الحفاظ على مواقع التراث بشكل فعال واستخدامها بأفضل صورة، مع مراعاة الظروف المحلية، بما في ذلك الصراع اليمني، والأزمات المختلفة، وجائحة كوفيد - ١٩، والمخاوف الاقتصادية، وقدرات الحوكمة المحلية. وقد شارك الشباب في أعمال إصلاح وترميم المباني، بما في ذلك الأسطح، وواجهات المباني، والنوافذ، وغير ذلك. وبذلك اكتسب الشباب الذين كانوا عاطلين عن العمل تدريبًا عمليًا على تقنيات البناء التقليدي وطرق الترميم. وبحلول ٢٠٢١، كان المشروع قد رصد تفاصيل ٨٠٠٠ عنصر من عناصر التراث الحضري، وساعد في إعادة تأهيل ١٥١ مبنى تاريخيًا ووفر فرص عمل لأكثر من ٢٠٠٠ شاب وفتاة، حيث بلغت نسبة الفتيات التي حصلن على فرص عمل ١٠٪. وبذلك يكون المشروع قد عزز من توفير فرص العمل، إلى جانب تعزيز الهوية التاريخية والثقافية للمدن الأربع.

وقد توسعت أعمال المشروع لتتجاوز مجرد التركيز على المباني التراثية، فقد اهتم أيضًا بالاقتصاد الثقافي والإبداعي، بهدف زيادة فرص العمل أمام الشباب؛ لذا، وضع المشروع عددًا من الآليات المالية، مثل برنامج المنح الصغيرة، حتى يتسنى للشباب إطلاق مشاريعهم الخاصة في تلك المدن. وتشمل هذه المنح جلسات تدريبية لتزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات المتعلقة بالإدارة المستدامة للتراث، والتواصل الفعال، ووسائل الإعلام الرقمية. وقد اعتمد البرنامج بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة التوعية، كما استعان بالمؤثرين والجهات الإعلامية المحلية، وهو ما ساعد في انتشاره على نطاق واسع. وقد استفاد أكثر من ٥٠٠ شاب يمني من برنامج المنح بطريقة مباشرة.

لبنان

ومن المشروعات ذات الأهداف المماثلة مشروع "التراث الثقافي والتنمية الحضرية لبنان" الذي جرى تنفيذه في الفترة ما بين ٢٠١٦ و٢٠٠٣ حيث سعى المشروع إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة في المناطق التاريخية لخمس مدن لبنانية، بهدف الحفاظ على التراث وإدارته في تلك المناطق. وضم المشروع تطوير بعلبك، وجبيل،



صورة: حي جبيل التاريخي
Vyacheslav Argenberg | Wikimedia commons ©٢٠٠٨

وصيدا، وطرابلس، وصور؛ بما في ذلك ترميم المعالم التراثية، وتطوير البنية التحتية، وتوفير الدعم الفني للبلديات.

وقد تم تصميم خطة التطوير في المدن الخمس بحسب ما يتناسب مع الهوية التاريخية الفريدة لكل منها؛ ففي مدينة صور -على سبيل المثال- تبرز أهمية المرفأ وأنشطة الصيد بشكل كبير في تاريخ واقتصاد المدينة. لذا، ركز المشروع على تطوير المرافق الضرورية لنشاط الصيد، بعد أن كانت تعاني تدهورًا في البنية التحتية؛ كما تم توفير صناديق للتخزين على المرسى، وزيادة المساحات المخصصة للقوارب والصيادين، وتطوير سوق الفواكه والخضراوات، وتشييد المستودعات وتطوير كفاءة البنية التحتية للبلدية، وإنشاء مبنى نادي الصيادين، وترميم واجهات المباني الموجودة في محيط المرفأ. وساعدت تلك الجهود على تمكين الصيادين من إقامة الأعمال التجارية على المستوى المحلي إلى حد ما، بسبب العدد المتزايد من العملاء الذين توافدوا إلى المرفأ، لما شهده من عمليات تطوير. وبالمثل، شهدت مدينة جبيل تجديد البنية التحتية للسوق التاريخي، بهدف تعزيز التجارة، وتحويل طرقاته إلى مساحة عامة نابضة بالحياة.

أما مدينة بعلبك، التي تحتضن أحد أهم مواقع التراث العالمي وهو "معبد باخوس"، فقد شهدت نشاطًا مكثفًا للحفاظ على التراث. فقد تم تطوير الطرقات وتأهيلها للمشي في محيط المعبد، وهو ما ساعد في ازدهار قطاع السياحة، فعاد بالنفع على الكيانات الاقتصادية للمدينة. علاوة على ذلك، استفادت مدينة طرابلس من مشروع إعادة تأهيل أسواقها، وترميم خان العسكر التاريخي؛ حيث قام المشروع بتدريب القوى العاملة المحلية، والتي بعد ذلك أصبحت من موظفي المديرية العامة للآثار بشكل دائم. وقد تضمن مشروع صيدا إصلاح البنية التحتية، وترميم واجهات المباني؛ والذي أدى إلى زيادة الأنشطة السياحية، وتحسين مستوى المعيشة.

وتؤكد نتائج المبادرات التي تم اتخاذها في اليمن ولبنان أثر مشروعات الحفاظ على التراث وإدارته في تحسين جودة الحياة، وتعزيز سبل العيش للمجتمعات المحلية، وكيف يمكن أن يؤدي حماية التراث دورًا فعالًا في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، ودعم قطاع السياحة.



صورة: سوق الحراجب طرابلس
Sun_Shine | Shutterstock ©٢٠١٨



صورة: العمارة المحلية في جربة، تونس
Carthage Magazine ©٢٠٢٤

تجربة تأهيل مواقع التراث الحضري وإدراجها على قائمة التراث العالمي لليونيسكو في الأردن وتونس

يجب أن تستوفي المواقع التي يراد إدراجها ضمن قائمة التراث العالمي معايير "القيمة العالمية الاستثنائية" (OUV) التي وضعتها اليونسكو، وهي أن تتمتع بتاريخ غني وقيمة ثقافية تتجاوز حدود الزمان والمكان. تجمع المواقع المدرجة بين الجمال الطبيعي والتاريخ الحضاري، وهو ما يجعلها تحمل أهمية بارزة للعالم بأسره. ولكل موقع ما يميزه من الخصائص التي تلقي الضوء على جانب معين من جوانب الحضارة البشرية. ومن هنا أصبح إدراج المواقع بمنزلة سرد لرواية المكان المميزة للعالم بأسره. ويلقي هذا المقال الضوء على اثنين من المواقع ذات الأهمية التاريخية في الأردن وتونس.

اشتهرت مدينة السلط في الأردن، التي تم إدراجها كموقع للتراث العالمي في عام ٢٠٢١ بمدينة التسامح وأصول الضيافة. تقع على تلال غرب وسط الأردن، وكانت بمنزلة حلقة وصل تجارية مهمة بين الشرق والغرب. وشهدت تلك المدينة معظم معالم التطور في الفترة ما بين الستينيَّات من القرن التاسع عشر والعشرينيَّات من القرن العشرين، عندما ساهم تجمع الحرفيين من كافة أنحاء المنطقة فيها في تحويلها إلى مدينة. يضم وسط المدينة ما يقارب من ٦٥٠ مبنى تاريخيًا مبنيًا من الحجارة الجيرية الصفراء، بما في ذلك عدد من المنشآت العامة الكبيرة ومساكن ذات ملكية خاصة. ويتأثر نمط المباني السكنية بتضاريس التلال في المنطقة؛ حيث تأتي المباني متصلة بعضُها ببعض من خلال مجموعة من السلالم والممرات والميادين العامة.

ويعود اختيار مدينة السلط كأحد مواقع التراث العالمي إلى مطابقتها لمعيارين؛ أولًا، التبادل الثقافي المميز في المدينة، والذي تعزز تاريخياً عبر حركة تنقل نشطة للأفراد، والتنوع بالمهارات، وتوفر الثروة في المنطقة. كما ساهمت المدينة

بشكل كبير في إثراء التكوين التاريخي لشبكة العلاقات الإقليمية الغنية في بلاد الشام، وتعد أبنيتها نموذجًا للهندسة المعمارية الشعبية.

ثانيًا، حفاظها على التقاليد والتاريخ الثقافي، ويظهر ذلك من خلال هندستها المعمارية، التي تم الحفاظ عليها وممارساتها الثقافية من أصول الضيافة إلى التسامح والتعايش السلمي. وقد انعكس ذلك عبر التركيز على قيم الأخوة وتقاسم المسؤوليات بين مختلف الجماعات، ولا تزال تلك التقاليد والقيم تؤدي دورًا مهمًّا في الحياة اليومية العصرية لسكان المدينة. علاوةً على ذلك، يبرز انعدام الانقسامات الطائفية كشكل فريد من التعايش السلمي، وهو ليس بأمر شائع في العديد من المدن الأخرى في المنطقة.

إضافة إلى ما سبق، لا بد من ملاحظة الدور التي قامت به المؤسسات العامة بمستوياتها المختلفة، لتأكيد الامتثال لمعايير اليونسكو؛ وذلك عبر التزاماتها بتطبيق النظم القانونية المعنية وعبر آليات فعالة لصنع القرار. وقد بذلت البلدية العديد من الجهود في هذا الإطار، وهذا يتضمن التوثيق الكامل للمواقع وحالة صيانتها. وقدمت اليونسكو بعضًا من التوصيات إلى الهيئات الحكومية فيما يتعلق بخطة الحفاظ على المواقع وتقييم أثر تلك الخطة.

أما بالحديث عن تونس، فقد تم إدراج جزيرة جربة كموقع تراث عالمي في عام ٢٠٢٣. وهي واحدة من أكبر الجزر في شمال إفريقيا وتقع في مقابل الساحل الجنوبي لدولة تونس. وعادة ما يُشير إليها الزوار بأنها "جزيرة النسيان" وذلك لزرقة وصفاء سمائها وبياض مبانيها. تضم الجزيرة قسمين رئيسين؛ الجزء الأول هو عبارة عن مساحة كبيرة من الأراضي المخصصة للأنشطة الزراعية، والآخر يضم البيوت والمساجد والكنائس والمعابد والأسواق.

وقد تم إدراج الجزيرة ضمن قائمة التراث العالمي، لكونها مثالًا للمجتمع التقليدي، وتقدم صورة واضحة لتفاعل الإنسان مع البيئة من حوله، خاصة عندما تكون هذه البيئة شبه جافة وشحيحة المياه. وتعرف الأحياء السكنية في جربة بـ(الحومة)؛ وهي قليلة الكثافة، حيث يضم كل حي عددًا من البنايات المحاطة بأراضٍ زراعية. وعلى الرغم من كونِ تلك الأحياءِ متصلة بعضُها ببعض وبالمباني الدينية والتجارية، فهي تعتبر كيانات مستقلة اقتصاديًا، ويعتمد كلٌّ منها على الأنشطة الحرفية والزراعية فيها، ويشكل ذلك خاصية أساسية للنظام الاقتصادي للجزيرة بمجملها ويأخذ التصميم المعماري للمنزل في تلك الأحياء شكلًا شبه دفاعي، حيث يخلو من الفتحات في الوجهة الخارجية، ويكون محصنًا بالأبراج ومتصلًا بمبانٍ أخرى، من خلال طرقات ضيقة أشبه بالمتاهة، وهذا يعكس حاجة السكان لحماية أنفسهم في حالة نشوب مواجهة من خلال البر الرئيسي.

وقد أصبحت جربة تاسع مواقع التراث العالمي لمنظمة اليونسكو في تونس؛ وعقب إدراجها، أرشدت المنظمة الدولة باتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على تراث الجزيرة، إلى جانب ضمان مصدر تمويل مستدام للقيام بالأعمال المطلوبة. وقد أوصت اليونسكو بإجراء تقدير للقدرة الاستيعابية للموقع، للتعامل مع الخطر الذي يمكن أن ينتج عن زيادة الأنشطة السياحية في الجزيرة، وطلبت من الدولة تقديم تقرير حول الأوضاع المتعلقة بتنفيذ توصياتها، وذلك بحلول ديسمبر عام ٢٠٢٤.

ويعكس كلا الموقعين التنوع وغنى المواقع التراثية في العالم العربي، كما يسلطان الضوء على أهمية اتخاذ الدولة التدابير الاستباقية، لضمان نجاح اختيار المواقع ضمن قائمة التراث، ولضمان الحفاظ على ذلك التراث في حالة جيدة حتى بعد إدراجه.



صورة: شارع الحمام، السلط، الاردن
TURATH: Architecture and Urban Design Consultants | Rami Daher | UNESCO ©٢٠١٨

أخبار المعهد

لقاء "حراك المدن" الافتراضي: مشروع المخطط الهيكلي لمسقط الكبرى

نظّم المعهد العربي لإنماء المدن أولى اللقاءات الافتراضية الشهرية تحت مسمى "حراك المدن"، وذلك مساء يوم الثلاثاء ٢١ شوال ١٤٤٥هـ الموافق ٣٠ أبريل ٢٠٢٤م، بحضور عدد من المختصين والمهتمين في مجال التنمية الحضرية. وافتتح مدير الحوار، أستاذ تخطيط وتنمية المدن، الدكتور عبد الله ضيف الله اللقاء الأول بنبذة تعريفية عن سلسلة لقاءات "حراك المدن" وأشار إلى أهميتها في إثراء النقاش بين المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية من كافة الدول العربية، وأن الفائدة المرجوة من هذه اللقاءات تكمن في التعرف على مشاريع التنمية الحضرية الريادية وتبادل الأفكار حول آليات العمل ومقومات النجاح.

وافتتحت سلسلة اللقاءات بعرض عن المخطط الهيكلي لمدينة مسقط الكبرى ضمن رؤية عمان ٢٠٤٠م، قدمه المدير الفني للمشروع م. ناصر الصايغ، وأكد على أهمية تكامل المخططات الهيكلية مع الاستراتيجيات الأخرى لتحقيق الاستدامة الحضرية، وأهمية إشراك الجهات المنفذة في عملية التنفيذ.

واستعرض م. الصايغ مفهوم المخطط الهيكلي للمدينة، حيث يهدف المخطط لعمل نقلة نوعية في جودة الحياة في مسقط الكبرى، وهذا من خلال عمل التخطيط العمراني بشكل متكامل وليس فقط بشكل أحادي كتصميم مدن، وننظر إليه من منظور منظومة متكاملة، سواء من البنية الأساسية، والبيئة، وغيرها من المنظومات التي لابد أخذها بعين الاعتبار لتخطيط مدينة سليمة، للوصول إلى مدينة جاذبة ومنتجة وحيوية، ترضي سكانها بالمقام الأول.

عقب ذلك أشار م. الصايغ بأن الاستراتيجية والمخطط الهيكلي لمسقط الكبرى يسعى إلى تحقيق خمس مستهدفات رئيسية، هي أن تكون مسقط عاصمة خضراء وذات مرونة حضرية عالية، وأن تحفز على زيادة الإنتاجية والحيوية وعلى بناء مجتمع مترابط

كما ناقش الصايغ التحديات الثمانية التي تواجهها مسقط الكبرى من أهمها، الكثافة السكانية، بُعد الناس عن مواقع العمل، الازدحام المروري، عدم استغلال الشواطئ الاستغلال الأمثل، الاقتصاديات الخطية، عدم تكافئ مستوى الخدمات،

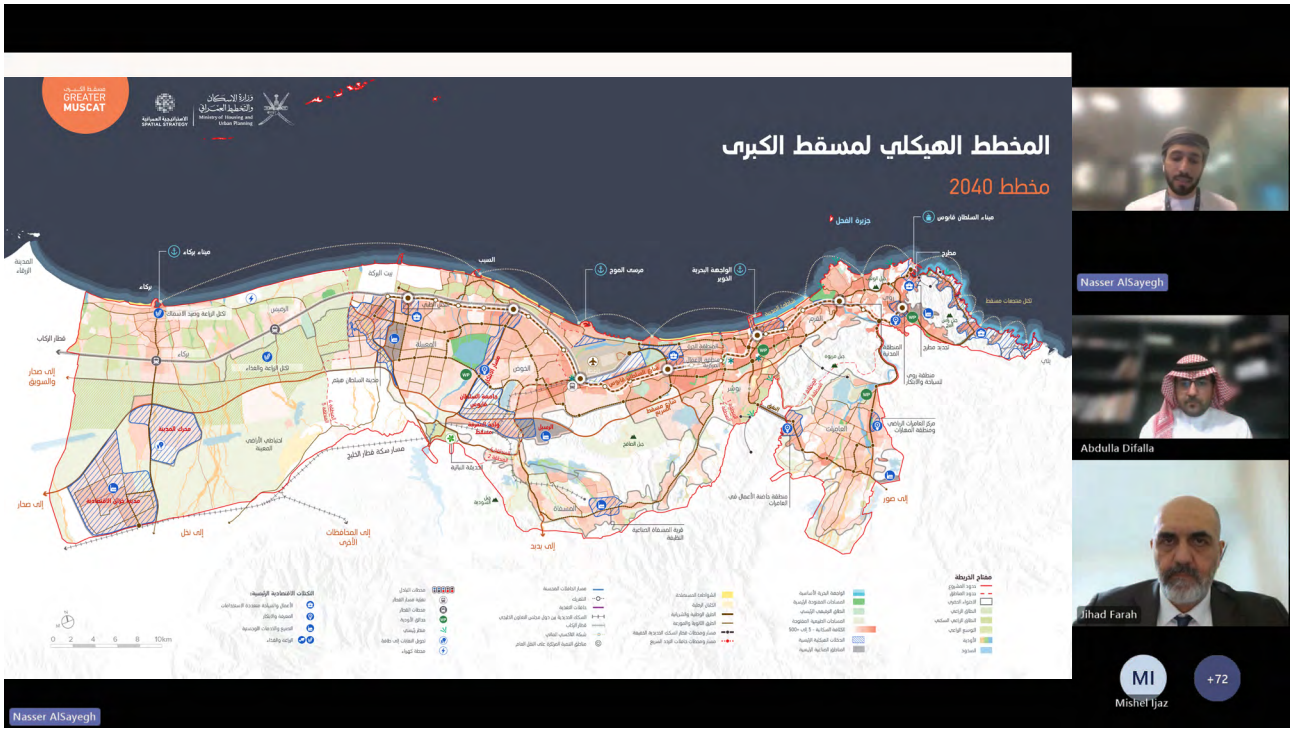

صورة: لقاء "حراك المدن" الافتراضي عن المخطط الهيكلي لمسقط الكبرى
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن



صورة: بوستر إعلان لقاء "حراك المدن" الافتراضي عن المخطط الهيكلي لمسقط الكبرى
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

وأيضا عدم جاهزية البنية الأساسية في التعامل مع التغيرات المناخية، سواء أعاصير أو أمطار، وكذلك عدم تفعيل المساحات العامة، وأشار إلى كيفية تعامل المخطط مع هذه التحديات، وتناول الصايغ في آخر اللقاء تفاصيل المخطط الهيكلي الأخرى والتطلعات الطموحة التي تطمح أن تكون عليها مسقط الكبرى بعرض المشاريع التي سيتم تنفيذها في مناطق مسقط الكبرى المتنوعة.

وفي نهاية اللقاء، قدم مدير الحوار شكره للمعهد على فتح المجال أمام مجتمع المختصين لمشاركة المشاريع والأفكار الحضرية من خلال منصة "حراك المدن"، وأثنى على التجربة المتميزة لمدينة مسقط والتي استعرضها سعادة المهندس ناصر الصايغ وعلى تفاعل الحضور بالأسئلة والمداخلات المرئية.

المعهد يبني شراكات جديدة

وقع المعهد العربي لإنماء المدن اتفاقية تعاون مع جامعة كاليفورنيا - بيركلي UC-Berkeley للاستفادة من خبرات الجامعة في تطوير قدرات الأمانات والبلديات العربية، حيث تعد الجامعة من المؤسسات الأكاديمية الرائدة عالميا في مجالات الإدارة الحضرية وجودة الحياة. وتمثل هذه الاتفاقية انطلاقة للبرنامج الدولي في الابتكار والإدارة الحضرية، والذي يعمل المعهد على تنفيذه مع شركاء عالميين في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية.

تتميز جامعة كاليفورنيا - بيركلي في برامجها التطبيقية والبحثية المتطورة، حيث تعمل أقسامها المتخصصة في تخطيط المدن على تقديم حلول لاستدامة المدن وتوجيهها بما يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبما يساهم في معالجة تحديات التغير المناخي، والطلب المتزايد على البنية التحتية المستدامة. كما تتم الاستفادة من التقنيات الابتكارية في التخطيط لتطوير برامج تنفيذية مخصصة للمدن العربية تستند على التحليل الدقيق. وتعتمد الجامعة في برامجها الموجهة للأمانات والبلديات على خبراتها السابقة في المدن والأمانات العربية لتوجيه التطوير والابتكار بما يعود بالمنفعة على المجتمعات المحلية ويعزز شمولية التطوير البلدي.

يسعى المعهد من خلال الاتفاقية الى بناء علاقة استراتيجية مع الجامعة، وتحقيق مستهدفات على المدى القريب من ضمنها:

- تطوير مواد تدريبية متقدمة وفعالة توضح دور التكنولوجيا الحديثة في تطوير المدن ورفع جودة الحياة فيها
- تنظيم برامج تدريبية وزيارات لمشاريع حضرية في الولايات المتحدة الأمريكية
- الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا المهتمين بشؤون التنمية الحضرية في المدن العربية

يطلق المعهد العربي لإنماء المدن شراكته مع مبادرة الأراضي العربية التي بادرت بها مجموعة من شركاء الشبكة العالمية لأدوات الأراضي في عام ٢٠١٦. وتعمل المبادرة على تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي وضمان توفير الأراضي في المدن العربية.

يقود هذه المبادرة برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) والبنك الدولي، وقد أعطت المبادرة الأولوية لثلاث ركائز رئيسية:

- الإدارة الجيدة للأراضي من خلال تعزيز سياسات العادلة والشفافة لاستعمالات الأراضي؛
- إدارة الأراضي باستخدام أنظمة فعالة لإدارة ملكية الأراضي لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار؛
- تعزيز حماية حقوق الإسكان والأراضي والملكية، خصوصاً بالنسبة للفئات الضعيفة، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر.

ونتيجة للالتزام المشترك بتحقيق مستقبل مرن ومستدام للمدن العربية، يعمل الطرفان على تنفيذ عدد من الأعمال التي تهدف الى:

- تعزيز الدراسات والأبحاث المتعلقة بإدارة الأراضي في المدن العربية.
- تطوير الأدوات العملية وبرامج التدريب
- تسهيل المشاركة مع فرق العمل الدولية

اجتماعات المعهد

عقد المعهد العربي لإنماء المدن عدداً الاجتماعات مع شركاء التنمية من المنظمات الدولية والمدن العربية وتم خلال هذه اللقاءات بحث مجالات التعاون والاتفاق على آلية لتفعيل الشراكة من خلال لجان فنية تستهدف صنع مقترحات لمشاريع ومبادرات نوعية.

تضمنت الاجتماعات زيارة وفد البنك الدولي وبرنامج جودة الحياة لمقر المعهد، واجتماعهم ببلدية طرابلس المركز، وزيارتي المعهد لجامعة الفيصل، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند).



صورة: اجتماع المعهد العربي لإنماء المدن مع برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)
٢٠٢٤© المعهد العربي لإنماء المدن



صورة: اجتماع المعهد العربي مع بلدية طرابلس المركز - ليبيا
٢٠٢٤© المعهد العربي لإنماء المدن



صورة: اجتماع المعهد العربي لإنماء المدن مع جامعة الفيصل
٢٠٢٤© المعهد العربي لإنماء المدن



صورة: اجتماع المعهد العربي لإنماء المدن مع برنامج جودك الحياة
٢٠٢٤© المعهد العربي لإنماء المدن



صورة: زيارة وفد البنك الدولي للمعهد العربي لإنماء المدن
٢٠٢٤© المعهد العربي لإنماء المدن


MUDUNUNA

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban

@araburban_sa

/araburban

/araburban

@arab_urban

يمكنكم مسح الرمز لقراءة
الأعداد السابقة من مدننا

Riyadh 11452
Kingdom of Saudi Arabia

P.O Box 6892,
Diplomatic Quarter

T. +966114802698
mudununa@araburban.org

جميع الحقوق محفوظة
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن